

"تسليم تراثي"

مثنان نحويان مخطوطان منسوبان إلى (عمر بن محمد بن
يحيى العلوي) (ذو الحجة - ١٣١٠هـ = يونيو - ١٨٩٣م)
(تحقيق ودراسة)

Two Syntactic Written Texts Ascribing to Omar
Ben Muhammad Ben Yahiya Al-'Alawi (Thulha-
ja 1310 Hegira, June 1893 AD (Verification and
Study)

أ.د. محمد علوي احمد بن يحيى
Prof. Dr. Muhammad `Alawi Ahamed Ben Yahiya
اليمن / جامعة عدن / كلية الآداب / قسم اللغة العربية
Yemen / University of Aden/ College of Arts
Dept of Arabic

drm. binyahia@gmail. com

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ:

يتناول هذا البحث تحقيق ودراسة نَصِّينِ نُحَوَّيْنِ مَخْطُوطَيْنِ، لِلْمُؤَلِّفِ الْحَضَرِيِّ (عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْعُلُوِّيِّ)، الْمَتَوَقَّى فِي (مَكَّةَ) فِي (ذِي الْحِجَّةِ - ١٣١٠هـ = يُونِيُو - ١٨٩٣م).

وَمِنْ خِلَالِ دِرَاسَةِ مَتْنِهِ الْمُنْثُورِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ مَعْدُودٌ فِي ضَمَنِ الْمَتُونِ التَّعْلِيمِيَّةِ، الَّتِي وَضَعَهَا الْمُؤَلِّفُ؛ لِتَعْلِيمِ النَّاشِئَةِ مَبَادِئِ النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ.

وَمَا يُمَيِّزُ مَادَّةَ هَذَا الْمَتْنِ، أَنَّ مُؤَلِّفَهَا اتَّبَعَ مَنَاهِجَ رَائِدَةٍ، لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي الْمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ، الْمُؤَلَّفَةِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ، قَبْلَ مُسْتَهْلِ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ وَمَا تَلَاهَا، أَبْرَزَهَا:

١ - إِعَادَةُ صِيَاغَةِ الْحُدُودِ النُّحَوِيَّةِ، صِيَاغَةً وَاضِحَةً، مَيَّسَّرَةً تَلَائِمَ، أَعْمَارِ النَّاشِئَةِ، وَمُسْتَوِيَّاتِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ.

٢ - إِعَادَةُ تَرْتِيبِ عِدَدِ مِنَ الْأَبْوَابِ النُّحَوِيَّةِ، بِصُورَةٍ تَخْتَلِفُ عَنْ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ سَلْفُهُ مِنْ مُؤَلَّفِي الْمَخْتَصَرَاتِ النُّحَوِيَّةِ.

٣ - إِلْغَاؤُهُ عِدَدًا مِنَ الْأَبْوَابِ النُّحَوِيَّةِ، وَمَبَاحِثِهَا، بِحَسَبِ مَقْتَضِيَّاتِ مَتْنِهِ التَّعْلِيمِيِّ الْمَخْتَصَرِ.

٤ - تَذْوِيهِهِ عِدَدًا مِنَ الْأَبْوَابِ النُّحَوِيَّةِ، وَمَبَاحِثِهَا فِي ضَمَنِ أُخْرَى، مِنْ بَابِ الْإِخْتِصَارِ.

٥ - إِبْرَازِ شَخْصِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مُؤَلَّفِهِ، فِي عِدَدٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

وَلَعَلَّ مَا ذُكِرَ سَابِقًا يَجْعَلُ هَذَا الْمَتْنَ التَّعْلِيمِيَّ يَحْتَلِ مَرْتَبَةَ السَّبْقِ، بَيْنَ سَائِرِ الْمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، الَّتِي سَادَتْ عَقِبَ عَصْرِ مُؤَلَّفِ هَذَا الْمَتْنِ.

الْكَلِمَاتُ الْمِفْتَاحِيَّةُ: النِّبْذَةُ، الْمَخْتَصَرَاتُ النُّحَوِيَّةُ، الْمَنَاهِجُ التَّعْلِيمِيَّةُ، النَّصُّ الْمَخْطُوطُ.

تمهيد:

يزخر التراث اللغوي، في وادي (حضر موت)، الواقع في جنوب شرق الجزيرة العربية - بأسفار مكنونة، طالما انتظرت الإسفار عن نفاستها. من بين تلك المخطوطات مخطوط يحوي متنين نحويين، منسوبين لمؤلف حضر مي، يُرجَّح أنَّهما أُلِّفا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وأوائل القرن الرابع عشر الهجري، تقريباً، ويمكن عَدُّهما في ضمن المتون المختصرة، الهادفة إلى تيسير النحو العربي.

و ثَمَّة أسباب دفعتني إلى تحقيقه و دراسته، لعل أبرزها:

١ - إبراز جانب مهم من تراث (حضر موت) العلمي لم يُعطَ حقُّه الكافي من الدراسة، مثلما أُعطيَ لدراسة التراث العلمي، في علوم الشريعة الإسلامية لدى علمائهم، ألا هو اهتمامهم بالتأليف في علوم العربية.

٢ - إبراز منهج التفكير النحوي، لدى علماء (حضر موت)، في معالجة مسائل هذا العلم، و إبداء آرائهم الخاصة فيها.

٣ - و سَم مؤلِّف هذا المخطوط متنه (المنثور) بقوله: "وضعتُ فيه هذه النبذة، ورَتَّبَها ترتيباً عجيباً، وجعلتُ أسلوبها أسلوباً غريباً، ما أظنُّ أنَّ أحداً سبقني إليه، و لا عثر عليه. . ." ^(١)، ولعل هذا هو السبب الأبرز الذي دفعني إلى تحقيق هذا المخطوط ودراسته، بوصفه شاهداً على مدى النضج اللغوي، الذي وصل إليه علماء وادي حضر موت، في تلك الحِقبة.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة استجلاء شخصية مؤلِّف هذا المخطوط، ونسبة مخطوطه إليه، و كذا وصفه؛ من خلال تحقيقه، ودراسة مادته، والوقوف على أهم الاختيارات النحوية التي مال إليها.

إجراءات تحقيق المخطوط:

سار العمل في التحقيق على وفق الخطوات الآتية:

- ١-تُبْعَتْ نسخًا أخرى للمخطوط، يَحتَمِلُ أن تَوجَدَ في غير موطن النسخة التي ظفرتُ بها؛ من خلال البحث في مَظان المصادر والمراجع المعنية بذكر المخطوطات، التي أُلِّفَتْ في الحَقبة التي أُلِّفَ فيها المخطوط، وتراجُم أعلامه.
- ٢-حاولت التوصل إلى عنوان المخطوط، واسم مؤلِّفه؛ من خلال تفحص متني المخطوط، بهدف التوصل إلى قرائن ترشد إليهما.
- ٣-يَصَّصْتُ محتوى المخطوط، ووضَّحتُ كلماته غير الواضحة، في مواضع من صفحاته.
- ٤-عَدَّلْتُ الرسم الإملائي، لعدد من الكلمات، التي لم يتبع فيها المؤلِّف الطرق المشهورة في كتابتها، كتسهيل الهمزات، والتفريق بين كتابة التاء: المبسوطة والمربوطة، وتعديل الأخطاء النحوية، التي طرأت في عدد من صفحات المخطوط.
- ٥-ضَبَطْتُ حركات عدد من كلمات المخطوط ضبطًا صرفيًّا، ونحويًّا؛ بهدف إيضاح وظيفتها في سياقاته التركيبية.
- ٦-استعملتُ علامات التَرقِيمِ المُتَّبَعَةِ في الكتابة الحديثة. وأعدتُ تنسيق فقرات المخطوط بما يناسب الاستقلال الدلالي لكل فقرة منه.
- ٧-أشرتُ إلى أرقام صفحات المخطوطة، ووضعتها بين قوسين معقفين، هكذا [. .].
- ٨-خصَّصْتُ هوامش بالمصادر والمراجع، التي يعتقد أنَّ المؤلِّف اقتبس منها عددًا

من عبارات كتابه أو ضمَّنها، وكذا خصصتُ عددًا منها في توضيح معاني الكلمات المهمة فيه، أو ذكر ملاحظات تتعلق بها ذُكر.

وصف المخطوط:

١- أصل المخطوط: مُودَع في (مركز النور للدراسات و الأبحاث - تريم/ حضر موت)، ومع الباحث صورة منه.

٢- عنوانه واسم مؤلفه: غير مذكورين فيه، وربما نُزِع من المخطوط ورقته الأولى لسبب ما، أو أنَّ المؤلف قصد بتأليفه هذا المتن جعله دروسًا موجزة، تُعطى لطالب العلم؛ للتمكُّن من أساسيات علم النحو، قبل الترقى إلى دراسة الكتب الموسَّعة، في هذا العلم.

ومَّا زاد من صعوبة التوصل إلى عنوانه، واسم مؤلفه، أنَّ المؤلف لم يُشر إلى أيٍّ منهما في متن الكتاب، لا في مقدِّمته، ولا في محتواه، ولا في خاتمته، ما خلا أنَّه وسم متنه المنشور بـ (النُّبذة)*، في قوله: "وضعتُ فيه هذه النُّبذة...".^(٢) أي في علم (النحو).

٣- مادة المخطوط: عبارة عن متنين تعليميين مختصرين، في النحو العربي، أولهما منشور، والآخر منظوم.

٤- عدد صفحاته: سبع عشرة صفحة، من القطع الكبير، آخر صفحة منه تشمل خمسة أسطر.

٥- عدد أسطر صفحات متنه المنشور: واحد وعشرون سطرًا. أمَّا عدد أبيات متنه المنظوم فهي تسعة وثلاثون بيتًا.

٦- عدد الكلمات في سطور صفحات متنه المنشور: ما بين اثنتي عشرة، وخمس عشرة كلمة.

٧- نوع خطّه: مخطوط بخط نُسخيّ، واضح للقارئ، في عمومّه.

٨- مستهل نص المخطوط ومنتهاه: يستهل المتن المنشور بعبارته: "بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً يصلح به الحال والضمير، وتكسّر به حدة النفس، عن ما سخط المولى القدير. . ." (٣)، ويختتمه بعبارته: "أخي ابغ بما تبديّه، من قُرب وجه المُهيمن: ولا جأ، وخراجاً؛ فليس تحفَى على الرحمن خافية، إنّ أخلص العبد في الطاعات أوداجاً" (٤). ويستهل المتن المنظوم بالبيت: (٥)

قالَ فقيرُ الله مَنْ يدعى عَمْرُ ابنُ الجمالِ ابنُ العفيفِ ابنُ عَمْرٍ
ويختتم بالبيت: (٦)

وليسَ تخلو قُطٌّ عن زحافٍ فاستُرَ عيوبها بثوبٍ ضافي

٩- عدد نسخ المخطوط: لا يوجد منه، على حدّ علمي، سوى نسخة فريدة، عثرتُ عليها في خزانة المكتبة الحيويّة بمدينة (تريم) بمحافظة (حضر موت)، عام (١٩٩٨م)، قبل أن تُنقل إلى (مركز النور للدراسات والأبحاث) التابع لدار المصطفى للدراسات الشرعية، بمدينة (تريم)، وتودّع فيه.

وقد بحثتُ في مظانّ مصادر التراث التاريخية ومراجعته، التي قد تشير إلى ذكر عنوان المخطوط أو إلى مؤلفه: إمّا تصريحاً أو تلميحاً، في مصادر التراث الإنساني عمومًا، واليميني والحضرمي خصوصًا، وفي كتب تراجم القرنين: الثالث عشر، والرابع عشر، والكتب: المطبوعة، والمخطوطة، في هذين القرنين، فلم أعثَر على

شيء من ذلك. من هذه المصادر:

١- فهرس مكتبة الأحقاف للمخطوطات - بتريم/م. حضر موت، الصادر عن وزارة الثقافة - قطاع المخطوطات ودور الكتب.

٢- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار (ت ١٣٣٥هـ).

٣- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادورد فنديك - صححه: محمد علي الببلاوي.

٤- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمحمد بن محمد بن يحيى زبارة اليمني الصنعاني.

٥- هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي. (ترجم لأعلام من القرنين: الثالث عشر و الربع عشر الهجريين).

٦- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي.

٧- معجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة.

٨- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، لعبدالله محمد الحبشي.

٩- فهرست المخطوطات اليمنية في حضر موت المحافظة الخامسة، لعبد الله محمد الحبشي.

١٠- الجامع (جامع شمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن و قبائلهم)، لمحمد عبد القادر با مطرف.

١١ - سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، عمر عبد الجبار.

١٢ - شمس الظهيرة في نسب أهل البيت من بني علوي، لعبد الرحمن بن محمد المشهور، تحقيق وتعليق: محمد ضياء شهاب.

١٣ - المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله مرداد أبو الخير (ت ١٣٤٣هـ).

١٤ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان.

مكان تأليف المخطوط، وزمانه، واسم مؤلفه:

من خلال تتبع عبارات نص المخطوط، وما ألحق به من نصوص أخرى، تبين لي أنه أُلّف في بيئة تنحدر من وادي حضر موت؛ لوجود قرائن ترجّح هذا الرأي، من أهمها:

١ - إنَّ مؤلّفه أورد فيه المثل "كُنْتُ فِي الْمَدْرَسِ" ^(٧) شاهدًا على انجرار الاسم بعد حرف الجر (في). ومصطلح (المدرّس)، من المصطلحات التي عُرِفَتْ واشتهرت في الكثير من لهجات وادي حضر موت، ويُقصد بها: مكان الدراسة، ولا سيّما في أربطة العلم (المعاهد الدينية) التي انتشرت في ذلك الوادي في تلك الحقبة انتشارًا واسعًا. ^(٨)

٢ - إنَّ مؤلّفه أورد فيه بعض الأعلام التي نشأت وعاشت في إحدى مدن ذلك الوادي، وهي مدينة (تريم)، في ضمن الشواهد النحويّة التي ذكرها المؤلّف. كإيراده قولاً لـ (عبدالله بن علوي الحدّاد)، عدّه شاهدًا على (المنادى المضاف)، وهو قوله: "مثال المضاف قول سيّدي الحبيب القطب عبد الله بن علوي الحدّاد: يا قريبَ الفرج سالكٌ * تُفَرِّجُ لِلْأَكْدَارِ *** يا خَفِيَّ اللَّطَائِفِ بِيَدِكَ النَّفْعَ وَالضَّارَ" ^(٩). و(عبد الله)، المذكور آنفًا، يُعدُّ أحد كبار علماء حضر موت، وأتمّتهم في الفتوى، والتقوى. وذكره في هذا المتن دليل قاطع على أنه أُلّف عقب سنة (١٣٢٠هـ)، التي تُعدُّ سنة وفاة العالم المذكور. ^(١٠)

٣- إنَّ هذا المتن المخطوط، المنشور، ألحق، مباشرة، بما يشبه النظم له، وفيه تصريح بذكر اسم مؤلفه، وتلميح بذكر اسم والده و جده الأول، ثم تصريح بذكر بقية أجداده، وهو ما أوضحه في مستهل منظومته، بقوله [من بحر الرجز]:^(١١)

قالَ فقيرُ اللهِ مَنْ يدعى عُمَرُ *** ابنُ الجمالِ ابنِ العفيفِ ابنِ عُمَرِ
ابنِ أبي بكرٍ سليلِ عُمَرَا *** سليلِ طه ابنِ يحيى الأشهُرا
العلويُّ الفاطميُّ الهاشميُّ *** الشافعيُّ الأشعريُّ الحَضرميُّ
وهذا التصريح يُعد قرينة بارزة، على نسبة المتن المنشور إليه.

٤- إنَّ المتن المنظوم المُلحق بالمتن المنشور، ألحق أيضًا بمتن منظوم، في آداب المتعلِّم، استهله ناظمه بقوله [من مجزوء الرجز]:^(١٢)

حمداً على جَزَلِ النِّعَمِ *** وما زَوَى مِنَ النِّقَمِ

وفيه أيضًا تصريح لا لبس فيه بذكر اسم مؤلفه كاملاً، قبل إيراد منظومته تلك، وهو قوله: "هذه المنظومة للفقيه (عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن يحيى)، أسأل الله أن ينفعني بها"^(١٣). كما أنَّ المتون الثلاثة كلها خُطَّت بخط نَسْخِيٍّ واضح، لكاتب واحد، إلَّا أنَّ المتن الأخير خطُّه يختلف قليلاً عن خط المتين السابقين له، وكأنَّه كُتِبَ على عَجَل.

وبناء على التوصل إلى معرفة اسم المؤلِّف المُحتمَل، للمخطوط الذي هو مجال الدراسة والتحقيق، يمكن التوصل إلى تحديد زمان ومكان تأليفه؛ وذلك من خلال التعرُّف إلى سيرة المؤلِّف الذي يُنسب إليه هذا المخطوط.

سيرة مؤلف المخطوط:

من خلال تتبع سيرة مؤلفه، في كتب التراجم، التي تُرجمت لأعلام القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري، وكذا في الكتب المؤلفة في ذكر المخطوطات، والمطبوعات اليمنية، والحضرمية، المؤلفة في تلك الحقب، وعقبها، لم أظفر سوى بمعلومات يسيرة تخص سيرة حياته، في بضعة مصادر ومراجع.

فما ورد من سيرته أن مكان وزمان ولادته غير معروفين، ويُرجَّح أنه وُلد في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، أمّا وفاته فكانت في (مكة) عقب أداء النسكين، في فجر الأحد لثاني عشر خلّت من شهر ذي الحجة سنة ١٣١٠ هـ^(١٤) - ويوافق هذا بالتاريخ الميلادي: ٢٥ / ٦ / ١٨٩٣ م، وانقرض، ولم يُحْلَف ذرية^(١٥).

ومن شئائله التي وصفه بها معاصروه، أنه كان فقيهاً، نبيهاً، ذكياً، راسخاً على قدم الاستقامة^(١٦). أمّا شيوخه الذين أخذ عنهم فأبرزهم (عيدروس بن عمر الحبشي)، الذي اشتهر بلقب (الأستاذ الأبر)^(١٧). وأمّا تلامذته فلم يُذكر منهم سوى تلميذه (محمد بن حسن عديد)، الذي أفرد ترجمة لشيخه صاحب النص المخطوط، في كتابه (إتحاف المستفيد)^(١٨)، آنف الذكر.

نص المتن المخطوطين: [١]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا يصلح به الحال والضمير، وتنكسر به حِدَّة النفس، عن ما سَخِط المولى القدير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، شهادة تنفتح به أبواب البركات، و تبدّل بها سيئاتنا حسنات، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، الذي رفع ذكره، على جميع أهل الأرض والسماوات، صلى الله وسلم عليه صلاة وسلامًا،

يصرفاننا عن الأعمال الخبيثة إلى الأعمال الصالحات، وعلى آله وصحبه، العاملين بالعلم والعمل، المطهرين من الضرائب المذمومة والعِلَل. أمّا بعد:

فلما كان النحو مفتاحاً لباب العلوم، ومصباحاً لمعرفة طريق المنطوق منها والمفهوم، وضعتُ فيه هذه النُبذة، ورتبتُها ترتيباً عجيباً، وجعلتُ أسلوبها أسلوباً غريباً، ما أظنَّ أن أحداً سبقني إليه ولا عثر عليه، وأرجو من المولى أن يتقبلها، ويجعلها من صالح العمل. واعلم أنَّ فائدة النحو عظيمة، لا تقام بقيمة؛ إذ لا يثبت لأحد قدم راسخ في شيء من العلوم قبل أن يتعلّمه. وهو: علم يُعرف به ما تستحقّه أواخر الكلمات، من حيث الإعراب والبناء^(١٩)، وهذا أوان الشروع فيه. فنقول مستعينين بالله:

باب الكلام:

الكلام: هو اللفظ المفيد^(٢٠)، وأقسامه ثلاثة:

أحدها - اسم ويُعرف بقبوله الإسناد إليه، وبدخول (ال) عليه، وهو مرفوع، مالم يدخل عليه عامل نصب أو جر.^(٢١)

ثانيها - فعل، وهو إمّا ماضٍ، ويُعرف بقبوله تاء التانيث، ك(قام)، وهو مبني على الفتح، وإمّا أمر، ويُعرف بقبوله ياء المؤنثة المخاطبة، ك(اذهب) وهو مبني على ما يجزم به مضارعه، وإمّا مضارع [٢] ويُعرف بدخول (سوف) عليه ك(يقوم) وهو مرفوع، مالم يدخل عليه عامل نصب أو جزم.^(٢٢)

ثالثها - حرف وعلامته عدم العلامة، كحرف (الحاء)، بين الجيم والحاء، وهو مبني دائماً.

فصل - نواصب الفعل المضارع:

نواصبه عشرة حروف: أن، ولن، وإذن، وكى، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، والجواب بالفاء، والواو وأو. واعلم أن الجواب بالفاء (أي فاء السببية)، والواو (أي واو المعية) يكون بعد واحد من تسعة أمور، نظمها بعضهم^(٢٣) فقال:

مُرْ وَأَنَّهُ وَاذْعُ وَسَلْ وَأَعْرِضْ لِحِضِّهِمْ *** تَمَنَّ وَازْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا
فمثال الأمر: أَقْبَلْ فَأَحْسِنَ إِلَيْكَ، أو: وَأَحْسِنَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْفَاءُ: السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ
إِحْسَانَكَ إِلَيْهِ كَانَ بِسَبَبِ إِقْبَالِهِ إِلَيْكَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْوَاوُ وَאוُ الْمَعِيَّةُ لِأَنَّ إِحْسَانَكَ
إِلَيْهِ كَانَ مَعَ إِقْبَالِهِ إِلَيْكَ، وَمِثَالُ النَّهْيِ: لَا تَقْبَلْ فَأَحْسِنَ أو وَأَحْسِنَ إِلَيْكَ، وَمِثَالُ
السُّؤَالِ أَيْ الِاسْتِفْهَامِ: هَلْ تَقْبَلْ فَأَحْسِنَ أو وَأَحْسِنَ، وَمِثَالُ الْعَرَضِ: أَلَا،
وَالْتَحْضِيضِ: هَلَا، وَالتَّمْنِي: لَيْتَكَ، وَالتَّرَجِّي: لَعَلَّكَ، وَالنَّفْيِ: مَا، وَمِثَالُ الدَّعَاءِ:
رَبِّ وَفَقَّنِي فَأَعْمَلْ، فيقال: وَفَّقْ: فَعَلَ دَعَاءً، وَلَا يَقَالُ: أَمْرٌ؛ لِمَجِيئِهَا مَعَ الْمَوْلَى عَزَّ
وَجَلَّ، وَأَمَّا جَوَابُ (أو) فَيَشْتَرِطُ لِنَصْبِهِ أَنْ يَصْلَحَ مَحَلُّهَا (أَنْ)، بَعْدَ (إِلَّا) الِاسْتِثْنَائِيَّةِ،
إِلَّا إِذَا حَدَدْتَ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلُهَا، وَ لَا تَصْلَحُ مَحَلُّهَا (أَنْ) بَعْدَ (إِلَى) الِانْتِهَائِيَّةِ إِلَّا
إِذَا لَمْ تَحْدَدْ، مِثَالُ الْأَوَّلِ: لِأَضْرِبَنَّ الْكَافِرَ ضَرْبَةً أو يُسَلِّمَ، وَ كَذَا: لِأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أو
يُسَلِّمَ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ مَحْدُودٌ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَعَدُّدُهُ، وَمِثَالُ الثَّانِي: (٢٤)

لَا تَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ الْمُنَى

فصل - جوازم المضارع ثمانية: [٣]

منها ما لا تجزئ إلا فعل واحد، ولا تدخل على الماضي والأمر، وهي: لَمْ، وَلَمَّا،
وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلام الأمر والدعاء، ولا (في النهي والدعاء)، ومنها ما تجزئ اثنين
وتدخل على ماضيين، وقد يكون محل الثاني فعل أمر، أو جملة اسمية، وهي: إِنْ،
وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيَّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَإِذَا، فِي ضَرْوَرَةٍ

الشعر^(٢٥)، وأما (كيفما) فالجزم بها مذهب الكوفيين؛ قال صاحب (المتمة): ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب.^(٢٦)

واعلم أن الفاء إذا سقطت من جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والرجاء - انجزم الفعل بعدها، إن قصد به الجزاء، مثال ذلك: أقبل أحسن إليك، وبقية الأمثلة تعلم مما سبق. ويشتط لصحة الجزم، بعد النهي، صحة حلول (إن لا) محله ك: لا تعص ربك تدخل الجنة، بخلاف: تدخل النار؛ إذ لا يصح المعنى بقولك: إن لا تعص ربك تدخل النار، وقال (الكسائي): يجوز الجزم حينئذ على معنى: إن تعص.^(٢٧)

فصل - ينوب عن الجزم الحذف:

وذلك إذا كان آخر الفعل (واو)، ك: يرجو، أو (ألف)، ك: يسعى، أو (ياء)، ك: يعطي؛ تقول: لم يرج (يحذف الواو)، ويسع (يحذف الألف)، ولم يعط (يحذف الياء)، وهكذا في الأمر؛ لأنه مبني على ما يجزم به مضارعه.

وإذ كمل الكلام على المضارع، فلنشرع في الكلام على الاسم، وإنما أخرناه عن المضارع لطول الكلام عليه، فنقول:

فصل - الاسم:

لا يكون إلا مرفوعاً، حتى يدخله عامل جرّ، أو نصب؛ فالمجرور بعامل الجر: كل اسم نكرة، أو معرفة، ضم إلى اسم نكرة، غير منصرف، مناسب له بشيء، مثال المنضم إلى معرفة: [٤] غلام زيد، ومثال المنضم إلى نكرة: غلام رجل، ومن الأسماء أسماء ملازمة للجر، ك(غير) و(سوى)، و(عند)، و(كم) الخبرية؛ تقول: ما أحب غير زيد، أو سوى عمرو، وكنت عند زيد، وكم مال أنفقته. ومن عامل الجر حروف

ملازمة للجبر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباء، والكاف، واللام، ومُنْذُ، ومُنْذُ، وخلا، وعدا، وحاشا، وحروف القسم: الواو، والباء، والتاء؛ تقول: خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَسَبَلْتُ* عَلَى الْعِلْمِ وَعَلَى أَهْلِهِ، وَكُنْتُ فِي الْمَدْرَسِ، وَرُبَّ مَسْأَلَةٍ فَهَمَّتْهَا بِالشَّيْخِ، وَزَيْدٌ كَالْأَسَدِ، وَلِلْجَارِ حَقٌّ، مَا رَأَيْتُهُ مُذْ عَامٍ أَوْ مُنْذُ زَمَنِ، وَجَاءَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَخَلَا عَمْرُو، وَعَدَا بَكْرٌ^(٢٨)، وَالرَّحْمَنُ، وَتَالَهُ، وَبِالرَّبِّ.

تقوم عن الكسرة الياء، والفتحة؛ فأما الياء فتقوم عنها في ثلاثة مواضع: في المثني، وفي جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الستة، إذا كانت مفردة، مكبرة، مضافة لغير الياء، وهي: أبوك، وأخوك، وخموك، وفوك، وذو علم؛ فمثال المجرور من المثني: صلاة العيدين سنة، ومثال المجرور من جمع المذكر السالم: خير المرسلين محمدًا ﷺ. واعلم أن نون المثني مكسورة أبداً، و نون الجمع مفتوحة أبداً^(٢٩)، ومثال المجرور من الأسماء الستة: ﴿ارْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾^(٣٠)، وأما الفتحة فتقوم عن الكسرة في الأسماء التي لا تنصرف، أي لا يدخلها الجر والتنوين، وهي قسمان:

القسم الأول - ما ينصرف؛ إذا أُريد به علماً (أي: إنساناً معيناً معروفاً)، وينصرف إذا أُريد به ما ليس بمعيّن، ولا معروف، وهي ستة:

الأول - ما فيه العدل ك(عمر)، تقول: مررتُ بعمر أخِي، وعمر آخر [٥] فلا تصرِف الأول؛ لأنَّكَ أردتَ به إنساناً معيناً معروفاً، وتصرِف الثاني؛ لأنَّه غير معيّن.

الثاني - وزن الفعل ك(أحمد) و(يزيد)؛ فإنه يوازن: أفرح، ويحيد.

الثالث - الأعجمي، ك(إبراهيم) و(إسحاق)، وجميع أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم لا تنصرف، إلا خمسة، يجمعها قولك: صُنْ شَمْلَهُ: صالح، ونوح، وشُعَيْب، وشَيْث، وسَيِّدنا مُحَمَّد، ولُوط، وهُود، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ.^(٣١)

الرابع - زيادة الألف و النون ك(عُمَرَان) و(عُثْمَان).

الخامس - التأنيث ك(فَاطِمَة) و(زَيْنَب)، ويجوز صرف مُسْكِن الوسط ك(هِنْد)، و(دَعْد). (٣٢)

السادس - المركَّب تركيب مَزَجِيّ، ك(مَعْدِي كَرَب، وَحَضَرَ مَوْت).

القسم الثاني - ما لا ينصرف بحال، سواء وضع على أحد معروف أم لا، وهي ثلاثة أسماء:

الأول - ما فيه ألف التأنيث المقصورة والممدودة، ك(لَيْلِي)، و(سَلَمَى)، و(حَمْرَاء)، و(بَيْضَاء)، وما أشبه ذلك.

الثاني - ما كان على وزن (مَفَاعِل)، أو (مَفَاعِيل)، ك(مَسَاجِد)، و(دَنَائِر)، و(تَمَائِيل). *

الثالث - ك(عَضْبَان)، و(عَطْشَان)، و(سَكْرَان)، إذا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى)، كهذه الأمثلة، بخلاف (شَيْطَان)، و(سُلْطَان) (٣٤). وقد تكون الوصفية أيضًا مما على وزن الفعل، ك(أَبْيَض)، و(أَحْمَر)، و(أَحْسَن).

واعلم أن جميع هذه الأسماء إذا دخلتها (ال) أو أُضِيفَتْ، انصرفت **، فمثال ما دخلت (ال): دخلت في المساجد، ومثال ما أُضِيفَ: أخذت من دنائير زيد عشرة.

فصل - اعلم أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وأنها أساسا النحو، فينبني عليهما جميع ما في هذه النبذة، فالمبتدأ اسم مرفوع، لم يتقدّمه عامل موصوف بشيء، والخبر ما تمّت به [٦] الفائدة؛ فقولك: زيدٌ عاقلٌ: مبتدأ وخبر؛ فالمبتدأ (زيدٌ)؛ لأنّه اسم علم، لم يتقدّمه عامل، موصوف بقولك: عاقلٌ؛ إذ بيان العقل لا بدّ له من أحد يتصف به،

والخبر قولك: عاقل؛ لأنه تَمَّت به الفائدة؛ فكلُّ ما تَمَّت به الفائدة فهو خبر، وإن كان جازاً ومجروراً، ك: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، أو فعل ماضٍ، ك: زَيْدٌ قَامَ، أو مضارع: مرفوع، أو منصوب، أو مجزوم، ك: زَيْدٌ يَقُومُ، أو لن يقوم، أو لم يَقُمْ. ويصح أن تجعل الأخبار متعدّدة ك: زَيْدٌ فُتِيَهُ عَاقِلٌ أَدِيبٌ.

فصل - اعْلَمْ أَنَّهُ يَقُومُ عَنِ الرَّفْعِ الْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَثُبُوتِ النُّونِ؛ فَأَمَّا الْوَاوُ فَتَقُومُ بِالْوَكَاةِ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَقُومُ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمُشْنَى، وَأَمَّا ثُبُوتُ النُّونِ فَتَقُومُ عَنْهُ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَنْثِيَةٍ، أَوْ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ؛ فَمِثَالُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، مَنْ جَمَعَ الْمَذْكَرَ السَّالِمَ: الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ وَمِثَالُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ: أَبُوكَ ذُو عِلْمٍ، وَمِثَالُهَا مِنَ الْمُشْنَى: الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَمِثَالُ الْخَبَرِ الْمَرْفُوعِ بِثُبُوتِ النُّونِ: أَنْتُمَا تَقُومَانِ، هُمَا يَقُومَانِ، أَنْتُمْ تَقُومُونَ، هُمْ يَقُومُونَ، أَنْتِ تَقُومِينَ، وَلَا تَحْذَفُ هَذِهِ النُّونُ إِلَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا نَاصِبٌ، أَوْ جَازِمٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْتُمَا لَنْ تَقُومَا، هُمَا لَنْ يَقُومُوا.

فصل - لَا تَدْخُلُ (كَانَ) وَأَخْوَاتُهَا إِلَّا عَلَى مَا يَصِحُّ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى ذَلِكَ نَصَبَتْ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهَا، وَأَبَقَتْ الْمَبْتَدَأَ مَرْفُوعًا بِحَالِهِ، اسْمًا لَهَا، وَهِيَ: كَانَ، وَأُمْسَى، وَأُضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا انْفَكَ، وَمَا فَتِيَ، وَمَا دَامَ. مِثَالُ ذَلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا. وَكَمَا يَتَعَدَّدُ [٧] خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ يَتَعَدَّدُ خَبَرُ كَانَ، مِثَالُهُ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾. (٣٥)

فصل - مَا النَّافِيَةُ تَعْمَلُ عَمَلُ كَانَ؛ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ (إِلَّا)، وَلَمْ تَزِدْ بَعْدَهَا (أَنْ) مِثَالُ ذَلِكَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، فَإِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُهَا، أَوْ كَانَ بَعْدَ (إِلَّا)، أَوْ زَيْدٌ بَعْدَهَا (إِنْ) وَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَبَنُو تَمِيمٍ لَا

يُعْمِلُونَهَا أَصْلًا. (٣٦)

فصل - لا تدخل (إنَّ) وأخواتها إلَّا على ما يصح مبتدأً وخبرًا، فإذا دخلت على ذلك نصبت المبتدأ اسمًا لها، وأبقت الخبر مرفوعًا بحاله خبرًا لها، عكس ما فعلت (كان)، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَّ، ولعلَّ، مثال ذلك: إنَّ زيدًا قائمٌ، و كما يتعدَّد خبر المبتدأ يتعدَّد خبر (إنَّ) مثال ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. (٣٨)

فصل - لا النافية للجنس إذا تلتها نكرة متصلة بها عملت عمل (إنَّ)، ك: لا رَجُلٌ حاضرٌ، فإن لم تكن نافية للجنس، بل للوحدة، عملت عمل (ليس) ك: لا رَجُلٌ حاضرًا، أي: بل رَجُلَانِ، وإن تلتها معرفة وجب رفعها، وتكرار (لا)، ك: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وكذا إذا تلتها نكرة متصلة بها، ك: لا في الدار رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ويجوز إعمالها وإلغاؤها إذا تكررت، وتلتها نكرة، ك: لا حول ولا قوة [إلا بالله]؛ فإن فتحت الأولى جاز في الثانية الفتح والنصب والرفع، وإن رفعتها جاز الرفع والفتح فقط.

فصل - لا تدخل (ظَنَّ) وأخواتها إلَّا على ما يصح مبتدأً وخبرًا؛ فإذا دخلت على ذلك نصبتهما على أنَّهما مفعولان لها، وهي: ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ، وزَعَمَ ورَأَى، وَعَلِمَ، ووجدَ، وجعلَ، مثال ذلك ظَنَّ زيدٌ عمرًا كريماً. [٨] وكما يتعدَّد خبر المبتدأ يتعدَّد مفعول ظَنَّ، مثاله: ظَنَّ زيدٌ عمرًا كريماً حليماً.

فصل - الفاعل اسم مرفوع، موصوف بعامل تقدَّمه، مثاله: زيدٌ قامَ ولدهُ، أو يقومُ ولدهُ؛ ف(ولدهُ): فاعل مرفوع؛ لأنَّه اسم موصوف بعامل تقدَّمه (٣٩)، وهو قولك: قامَ، أو يقومُ؛ إذ القيام لابدُّ له من أحد يتَّصف به. واعلم أنَّ العامل لا يتَّصل به ضمير تشية، ولا جمع، إذا كان الفاعل مثنًى، أو مجموعًا؛ فلا تقول: قاموا الرجالُ، ولا قُمنَ النساءُ، بل تقول: قامَ، أو قامتَ، بإلحاق تاء التانيث (٤٠)، نعم إن



أحدها- أن يُضَافَ إليه المفعول، ك: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ.
 ثانيها- أن يُجَرَّدَ عن الإضافة، فيَنَوَّنَ كعَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ.
 ثالثها- أن يُحْلَلَ ب(ال) كعَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسَيَّءِ إلهُ أَي: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَرْزُقَ
 اللَّهُ الْمُسَيَّءَ، وهو شاذٌّ سماعاً، وقياساً.

وكما لا يكون الفعل مضمراً، ولا محدوداً بعدد، ولا موصوفاً، ولا مصغراً، لا

يَكُونُ الْمَصْدَرُ عَامِلًا حَيْنَئِذٍ؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ مَضْمَرًا، ك: شَرِبْتَكَ الدَّوَاءَ سُنَّةً، وَهُوَ السُّمُّ حَرَامٌ، بِإِضْمَارِ (وَشَرِبْتَكَ السَّمَّ)، وَجَازَ كَثِيرًا إِعْمَالَهُ، وَلَا مَحْدُودًا بَعْدَ، ك: أَعْجَبْتَنِي ضَرْبُهُ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ، ك: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدَ زَيْدًا، فَإِنْ جَعَلْتَ (الشَّدِيدَ) بَعْدَ (زَيْدًا)، عَمَلْتَهُ، وَلَا مَصْغَرًا، ك: أَعْجَبَنِي شَرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ.

فصل - نائب الفاعل اسم مرفوع بعد وصف*، جُهِلَ الْمُتَّصِفُ بِهِ، وَيَكُونُ بَعْدَ فِعْلٍ مَاضٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، أَوْ مَضَارِعَ، ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، مِثَالُهُ: ضَرَبَ عَمْرُو، وَيُضَرَّبُ عَمْرُو، وَ(عَمْرُو) فِي الْمِثَالَيْنِ نَائِبُ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بَعْدَ وَصْفٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (ضَرَبَ)؛ إِذَا الضَّرْبُ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ أَحَدٍ يَتَّصِفُ بِهِ، وَقَدْ جُهِلَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ دَخَلَ فِي الضَّابِطِ نَائِبُ الْفَاعِلِ [١٠] لِاسْمِ الْمَفْعُولِ ك(المضروب)، وَهُوَ يَقْدَرُ بِالْمَاضِي وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (ال) الْمُوَصُولَةُ، وَبِالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَقَطْ، إِذَا جَرَّدَتْهُ عَنْهَا.

فصل - النعت: وصف تابع لمن وصفته بوصف، مثاله: أَقْبَلَ زَيْدٌ الْكَرِيمُ، أَوْ إِنَّ زَيْدًا الْكَرِيمَ مُقْبِلٌ؛ فَ(الكريم)، فِي الْمِثَالَيْنِ نَعْتٌ، تَابِعٌ لِمَنْ وَصَفْتَهُ بِالْإِقْبَالِ، وَهُوَ (زَيْدٌ)، وَالنَّعْتُ يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ، فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَجَرِّهِ، وَتَنْكِيرِهِ، وَتَعْرِيفِهِ. **

فصل - حروف العطف عشرة، جَمَعْتُهَا فِي بَيْتٍ *** فَقُلْتُ:

الوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لَا وَأَوْ حَتَّى وَلَكِنْ بَلْ وَأَمْ أَمَّا رَوَا

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلُهَا مَرْفُوعًا رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا، أَوْ مَنْصُوبًا نَصَبْتَهُ، أَوْ مَجْرُورًا جَرَرْتَهُ، أَوْ مَجْزُومًا جَزَمْتَهُ؛ تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَظَنَنْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَيْنِ، وَهَذَا مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا وَيَأْخُذُ مَالَهُ.

فصل - التأكيد: تقرير تابع لمن وصفته، بتكرير لفظ، أَوْ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ،

والكل، والجميع؛ فمثال التأكيد اللفظي: رأيتُ السُلطانَ السُلطانَ، ومثال التأكيد بالنفس، والعين، وكل، وجميع: مررتُ بالسُلطانِ نفسه، أو عَينه، وحسبتُ المالَ كُلَّهُ، أو جميعَهُ، قليلاً، وهو يتبع مؤكَّده، في رفعه، و نصبه، وجره، وتعريفه.

فصل - إذا أُبدِل اسم من اسم، أو فعل من فعل، تبعه في جميع إعرابه، وهو أربعة أقسام:

أحدها - بدل كلٍّ من كل، ك: جاءَ زَيْدٌ أبو عَبْدِ اللَّهِ، وإنَّما سُمِّي (بدل كلٍّ من كل)؛ لأنَّ الثاني فيه عين الأول.

ثانيها - بدل بعض من كل، ك: ضربتُ زَيْدًا رأسَهُ، وإنَّما سُمِّي (بدل بعض من كل)؛ لأنَّ الثاني فيه بعض من الأول.

ثالثها - بدل اشتغال، وضابطه ما كان الثاني فيه غير الأول، [١١] ولكن دلَّ على معنى فيه، ك: أعجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ؛ فَإِنَّ العِلْمَ غيرَ زَيْدٍ، ولكنه دلَّ على معنى في زَيْدٍ.

رابعها - بدل الغلط والنسيان، والإضراب، مثال ذلك: رأيتُ زَيْدًا الفرسَ، أردتُ الإخبار برؤية الفرس، فغلطتُ، أو نسيتُ، فقلتُ: زَيْدًا، وإن أردتُ أن تُخبرَ بأنَّك رأيتَ زَيْدًا، ثم عرض لك أن تُخبرَ بأنَّك رأيتَ الفرسَ أيضًا، فهو الإضراب.

فصل - المفعول به: اسم منصوب، وقع عليه وصف* اتصف به أحد، ك: ضربَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ ف(عَمْرًا): مفعول به؛ لأنَّه اسم منصوب، وقع عليه وصف، وهو الضرب لمتَّصف، وهو (زَيْدٌ)؛ إذ الضرب لا بدَّ له من أحد يتَّصف به، وقد اتَّصف به في هذا المثال (زَيْدٌ)، وقد شَمِل الضابط المفعول لاسم الفاعل المتعدِّي، الذي دخلت عليه (ال)، والذي تجرَّد عنها. ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل ك: ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، وعَمْرًا ضربتُ. وقد تقدَّم أنَّ المصدر يرفع الاسم، إذا أُضيف إليه

المفعول، فكذا هنا يُنصب الاسم إذا كان متعدّيًا، ونَوْنٌ أو أُضِيفَ إليه الفاعل ك:
عَجِبْتُ مِنْ بِناءِ زَيْدٍ الدارَ.

فصل - النصب بالفتحة، وتقوم عنها الألف بالوكالة في الأسماء الستة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والياء في المثنى، وجمع المذكر السالم؛ فمثال المفعول به من الأسماء الستة: رأيتُ أباك، ومثاله من جمع المؤنث السالم: رأيتُ المُسَلِّماتِ، ومثاله من المثنى رأيتُ الزَيديْنِ، ومثاله من جمع المذكر السالم: رأيتُ المُسَلِّمينَ.

فصل - المفعول المطلق: اسم منصوب، سُلِّطَ عليه عامل من لفظه، أو معناه، ك:
ضربتُ زَيْدًا ضربًا، فضرِبًا: [١٢] مفعول مُطلَق، منصوب؛ لأنَّه اسم سُلِّطَ عليه عامل من لفظه، وهو قولك: ضربتُ، ومثال المنصوب بعامل من معناه: قعدَ زَيْدٌ جُلوسًا.

فصل - المفعول من أجله: كلُّ مصدر مُعلَّل لفعل، لم يخالف الفعل في الزمان، ولا في الفاعل، ك: هربَ عَمْرُو خَوْفًا مِنْ زَيْدٍ؛ فالخوف: مفعول من أجله؛ لأنَّه مصدر مُعلَّل لفعل، وهو قولك: هربَ؛ لأنَّك تسأل عن علَّة ذلك، بقولك: لمْ هربَ عَمْرُو؟ فتُجيب مُفَصِّحًا بالعلة: خَوْفًا مِنْ زَيْدٍ، ولهذا جاز جرُّه بلامِ العلة؛ بأن تقول: هربَ زَيْدٌ لَخَوْفِهِ مِنْ عَمْرُو، ومعنى قولنا: لمْ يخالف الفعل في الزمان، ولا في الفاعل: أنَّ الهرب مصاحب للخوف، وأنَّ الخوف صادر من فاعل الهرب.

فصل - المفعول فيه: اسم لوقت، أو مكان، منصوب، قَيَّدَتْ به وصفًا لمتَّصِف، ك: صامَ زَيْدٌ يَوْمَ الخُميسِ؛ (فِي يَوْمٍ): مفعول فيه؛ لأنَّه اسم لوقت، قَيَّدَتْ به وصفًا، وهو قولك: صامَ، لمتَّصِف، وهو زَيْدٌ، ومثال المكان: حضرَ زَيْدٌ مَجْلِسَ العِلْمِ.

فصل - المفعول معه: اسم فضلة، منصوب، بعد واو، بمعنى (مع)، مسبوقه بفعل، ك: سارَ زَيْدٌ وَعَمْرًا؛ (فَعَمْرًا): مفعول معه، منصوب؛ لأنَّه اسم بعد (واو)

بمعنى (مع)، مسبوقة بفعل وهو قولك: سارَ، ومعنى قولنا: فضلة، أنه غير مستفاد من العامل، ك: مَزَجْتُ عَسَلًا وماءً؛ فَإِنَّ المعية مستفادة من قولك: مَزَجْتُ.

فصل - الحال: وصف منكر، منصوب، من معرفة، يصح جواباً لـ (كيف)، ك: جاءَ الرجلُ مريضاً؛ فـ (مريضاً): حال منصوب؛ لأنه وصف منكر، من معرفة، وهي (الرجل)، يصح جواباً لـ (كيف)؛ تقول: كيفَ الرجلُ؟ فتقول: مريضاً [١٣] فـ (كيف) في هذا المثال، يُسأل بها عن الرجل، لا عن المجيء؛ إذ لو كان السؤال عنه لم يُجز أن تقول: مريضاً، بل تقول: راكباً، أو ماشياً، وخرج بقولنا: منكر ما لو كان معرفة، وبـ (من معرفة) من لو كان من نكرة؛ فإنه حينئذ يكون نعتاً، له حكم منعوته. (٤٣)

فصل - التمييز: اسم منكر، منصوب، غير متعدد، مُفسَّر لما انبهم من الأشياء (٤٤)، ك: طابَ مُحَمَّدٌ نفساً، وأعجَبَنِي عَمْرُو حُسْنًا، أو عِلْمًا، وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، واشترَيْتُ عَشْرِينَ عَبْدًا، وامْتَلَأَ زَيْدٌ خَوْفًا؛ فـ (خَوْفًا): تمييز منصوب؛ لأنه اسم منكر، مُفسَّر لما انبهم من الأشياء؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: امْتَلَأَ عَمْرُو، لم ندرِ أَحِلْمًا أم غَيْظًا أم خُبْنًا أم تُقَاءً؛ فإذا قلت: خَوْفًا، ارتفع الإبهام به، وخرج بقولنا: لا يصحُّ قلبه حالاً، المفعول لأجله، ك: هَرَبَ عَمْرُو خَوْفًا مِنْ زَيْدٍ؛ فإنه يصحُّ قلبه حالاً؛ تقول: هَرَبَ عَمْرُو خَائِفًا مِنْ زَيْدٍ.

فائدة - لم أرَ مَنْ أَبْدَى فَرْقًا بَيْنَ (التمييز) و(البدل)؛ فَإِنَّ التمييز قد يقتضي أن يصحَّ بدلاً، وكذا العكس؛ لأنَّ بدل الاشتغال، والكل، والبعض، قد يشبَّه بالتمييز كثيراً؛ ألا ترى أن قولك: أعجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أو: وَجْهُهُ، يقتضي صحَّة أن يكون تمييزاً، وأن قولك: طابَ مُحَمَّدٌ نفساً، وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، يقتضي صحَّة أن يكون بدلاً، وقد غفلوا عن ذلك، فلم يصِّرْ أحدُ منهم بالجواز. (٤٥)

حروف الاستثناء ستة، وهي: **إِلَّا**، **وَعِوَى**، **وَعِدَا** [١٤] و**حاشا**؛ فالمستثنى بـ(إِلَّا) يُنْصَبُ وجوباً إذا كان الكلام تاماً، غير مسبوق بنفي، وشبهه، ك: **قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا**، و**خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا**؛ فإن كان تاماً مسبوقاً بنفي جاز فيه البدل، والنصب على الاستثناء، نحو: **مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا**، أو: **زَيْدٌ**، وإن كان الكلام ناقصاً كان على حسب العوامل، نحو: **مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ**، وما ضربتُ إِلَّا زَيْدًا، وما مررتُ إِلَّا بزيدٍ، والمستثنى بـ(غير، وسوى) مجرور لا غير، والمستثنى بـ(خلا، وعدا، وحاشا) يجوز نصبه، وجره، نحو: **قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا**، و**زَيْدٌ**، وعدا **عَمْرًا**، و**عَمْرُو**، و**حاشا بَكْرًا**، و**بَكْرٍ**، انتهى من (الآجُرُّومِيَّة). (٤٦)

ومنها أيضًا، فصل - "المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّه بالمضاف؛ فأما المفرد العلم، والنكرة المقصودة، فَيُنَيَّانِ عَلَى الضَّمِّ من غير تنوين، نحو: **يَا زَيْدُ**، و**يَا رَجُلُ**، والثلاثة الباقية منصوبة، لا غير" (٤٧)؛ فمثال النكرة غير المقصودة قول الشاعر: (٤٨)

يَا نَاطِرًا فِي الْكِتَابِ بَعْدِي مُجْتَنِيًا مِنْ ثَمَارِ جُودِي
إِنِّي فَقِيرٌ إِلَى دَعَاءِ تَهْدِيهِ لِي فِي ظِلَامِ لَحْدِي

ومثال المضاف قول سيدي الحبيب، القطب، عبدالله بن علوي الحداد: (٤٩)

يَا قَرِيبَ الْفَرْجِ سَالِكُ تُفَرِّجُ لِلْكَدَارِ يَا خَفِيَّ اللَّطَائِفِ بِيَدِكَ النَّفْعُ وَالضَّارُ
ومثال الشبيه بالمضاف: **يَا صَالِحًا عَمَلُهُ**، ويجوز حذف (يا) في المنادى، ك: **رَبِّ** استجب دُعَائِي.

وقد انتهت هذه النبذة، بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه، جعلها الله خالصة

لوجهه، لا يشوبها رياء، ولا محبة صيت، وشهرة لدى الناس:

حَسْبُ الْمُرَائِينَ غَبْنًا أَنَّهُمْ غَرَسُوا *** وَمَا جَنَوْا وَلَقُوا كَدًّا وَإِزْعَاجًا
وَأَتَّهُمْ حُرِمُوا أَجْرًا وَمَحْمَدَةً *** وَأَحْمَوْا عِرْضَهُمْ مِنْ عَابٍ أَوْ هَاجِي
أَخِي فَايْغِ بِمَا تُبْدِيهِ مَنْ قُرْبٍ *** وَجَهَ الْمُهِمِينَ وَلَا جَاءَ وَخَرَّاجَا
فَلَيْسَ تَحْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ *** إِنَّ أَخْلَصَ الْعَبْدُ فِي الطَّاعَاتِ أَوْ دَاجِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ فَقِيرُ اللَّهِ مَنْ يُدْعَى عُمَرُ ابْنُ الْجَمَالِ ابْنُ الْعَفِيفِ ابْنُ عُمَرُ
ابْنُ أَبِي بَكْرٍ سَلِيلُ عُمَرَا سَلِيلُ طَهَ ابْنُ يَحْيَى الْأَشْهَرَا
الْعَلَوِيُّ الْفَاطِمِيُّ الْهَاشِمِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَشْعَرِيُّ الْحَضْرَمِيُّ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدِيسَّارَا نَظْمًا لَطِيفًا جَامِعًا مُحْتَصَرَا
فِي النُّحُوذِ إِذَا رُشِدَ إِلَى الصَّوَابِ لِلْأَذْكِيَا وَالْعُقَلَا الْأَنْجَابِ
وَبَعْدُ فَالصَّلَاةُ تَغْشَى الْمُصْطَفَى وَالْأَلَّ وَالصَّحْبُ وَمَنْ لَهُمْ قَفَا
ثُمَّ الْكَلَامُ مَا أَفَادَ السَّامِعُ نَحْوُ: أَبُو زَيْدٍ إِمَامٌ طَائِعُ
وَمِنْ ثَلَاثِ كَلِمٍ يَأْتَلَفُ الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ كَذَاكَ الْحَرْفُ
فَالْأَسْمُ مَا يَدْخُلُ (ال) عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مَجْرُورًا: كَجَاءَ إِلَيْهِ
وَالْفِعْلُ أَقْسَامُ لَهُ مَعْلُومَةٌ كُلُّ لَهُ عِلَامَةٌ مَفْهُومَةٌ
فَالْأَمْرُ مَا اسْتَفِيدَ مِنْهُ الطَّلَبُ كَانْظُرْ وَقُمْ وَاذْهَبْ إِلَى مَنْ ذَهَبُوا

وَالْمَاضِي أَمْرٌ حَادِثٌ قَدْ انْقَضَى
وَكَلَّمَا سَوْفَ عَلَيْهِ تَدْخُلُ
وَإِنْ يَلِيهِ أَوْ يَلِي لِلْمَاضِي
فَذَاكَ فَاعِلٌ وَرَفْعُهُ ظَهَرَ
وَإِنْ يَكُنْ مَتَّصِلًا بِثَانِي
دَارَ أَبِي بَكْرٍ وَدَارَ ابْنِ عَمْرٍ
وَإِنْ يَكُنِ الْفَاعِلَاتُ جَمْعٌ
بِالضَّمِّ وَالنَّصْبِ كَمَثَلِ الْكَسْرِ
وَإِنْ يَكُنْ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَانِ
فَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مَثْنَى بِالْأَلِفِ
وَالرَّفْعُ فِي جَمْعِ الذُّكُورِ قَدْ وَقَعَ
وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بَاءً ثَبَتَا
وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضِيٍّ ضَمَمْتَا
فَالْأَسْمُ بَعْدَهُ كَمَثَلِ الْفَاعِلِ
وَضَمَّ اسْمٍ (لَيْسَ) بِالْمَعْرِفِ
وَالْجَرُّ وَاجِبٌ لِمَا يَلِيهِ
وَالنَّعْتُ تَابِعٌ لِمَا وَصَفْتَا

نَحْو: أَتَى زَيْدٌ وَوَلَّى وَمَضَى
فَهُوَ مُضَارِعٌ كَسَوْفَ أَدْخُلُ
اسْمٌ وَصَفْتُهُ بِهِ كَالْقَاضِي
فِي: جَاءَ زَيْدٌ وَفِي (القَاضِي) اسْتَرَّ
فَذَاكَ مَفْعُولٌ كَهَذَا الْبَانِي
أَوْ أَكَلَ الذُّبُّ عَلَى زَيْدٍ بَقَرُ [١٦]
مِنَ الْإِنَاثِ فَلْيَكُونُ الرَّفْعُ
نَحْو: كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي
أَوْ فَوْقَ اثْنَيْنِ مِنَ الذُّكْرَانِ
حُكْمًا لَدَى جَمْعِ النُّحَاةِ قَدْ عُرِفَ
بِالْوَاوِ فَاحْفَظْ يَا أَخِي مَا نَفَعُ
فَافْهَمْ لِمَا سَوْفَ يَحْيِي وَمَا أَتَى
أَوَّلُهُ وَآخِرًا كَسَرْتَا
نَحْو: كُفِيَ زَيْدٌ جَمِيعَ الْهَائِلِ
لِضِدِّهِ أَوْ مِثْلِهِ فَلْتَصِفِ
كَمَثَلِ: هَذَا شَاتِمُ الْفَقِيهِ
رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَا

تَقُولُ: مَرَّ زَيْدُ الْفَقِيهِ
وَقَدْ أَتَانِي ابْنُكَ النِّيبُ
وَعَكْسُ كَانَ: إِنَّ عَمْرًا رَاقِصُ
وَلَيْتَ هَذَا التَّيْرَ صَافٍ خَالِصُ
وَالْخَوْفُ وَالسُّرُورُ وَالْأَحْزَانُ
وَالْجُوعُ وَالصَّحَّةُ وَالْأَمَانُ
وَشَبَّهَهَا أَحْوَالُ مِنَ الْإِنْسَانِ
كَالنُّومِ وَالْأَسْقَامِ وَالنِّسْيَانِ
فَأَوْجَبَتْ لَهَا النُّحَاةُ النَّصْبَا
كسَارَ زَيْدٌ نَاسِيًا لِلْقُرْبَى
وَجَاءَ عَمْرٌ وَسَائِلًا عَنْ هِنْدَا
وَأَنْ تَقُلْ: امْتَلَأَ الْإِنَاءُ
وَقَامَ زَيْدٌ عَاشِقًا لِدَعْدَا^(٥٠)
وَبَعْدُ قُلْتَ: عَسَلًا^(٥١) أَوْ مَاءُ
فَذَاكَ تَمَيِّزُ كَقَوْلِكَ: اشْتَرَى
زَيْدٌ ثَمَانِينَ وَقُلْتَ: دَارَا
وَالنَّصْبُ وَاجِبٌ لَهُ كَالْحَالِ
فَاحْفَظْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي [١٧]
وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمُ بِنْتِ سَاعَةِ
لَمَنْ خَلَى مِنْ هَذِهِ الْبِضَاعَةِ
وَلَيْسَ تَخْلُوقُ عَنْ زِحَافٍ^(٥٢)
فَاسْتَرْ عِيوبَهَا بِثَوْبٍ ضَافِي^(٥٣)

[انتهى المتن المخطوطان]

دراسة مادة المخطوط:

آثرت دراسة المتن المنشور من متني المخطوط؛ لغنى محتواه، أكثر من المتن المنظوم، ولكون المتن الملحق به، بدا كأنه وُضِعَ لمجرد الحفظ، والاستشهاد به عند الحاجة، ويظهر ذلك من خلال قلة الأبواب النحوية الواردة فيه، واقتضاب محتواها.

وجعلت محور دراسة هذا المتن يرتكز على دراسة منهج المؤلف في تبويه المادة النحوية، وتصرفه في توزيعها على هذه الأبواب، وكذا الآراء النحوية التي ارتآها،

في عدد من المسائل النحوية.

تحليل منهج المؤلف:

من خلال تأمل المادة النحوية للمتن المنشور، يمكن تقسيمها على ثمانية محاور،

هي:

أولاً - حذف حدود عدد من الأبواب النحوية.

ثانياً - اختصار ألفاظ عدد من حدود الأبواب النحوية، أو تغيير عدد منها.

ثالثاً - إلغاء عدد من الأبواب النحوية، وعدد من مباحثها.

رابعاً - تدوين مباحث ومسائل عدد من الأبواب النحوية في ضمن غيرها.

خامساً - تقديم عدد من الأبواب النحوية على غيرها.

سادساً - عدد الشواهد التي وردت في الأبواب النحوية، وأنواعها.

سابعاً - المصادر والمراجع التي اقتبس منها المؤلف مادته النحوية.

الثامن - آراء المؤلف الخاصة في عدد من الأبواب النحوية، وقيمتها العلمية.

ويمكن تحليل هذه المحاور في الآتي:

أولاً - حذف حدود عدد من الأبواب النحوية:

من خلال تتبع الحدود النحوية التي أوردها المؤلف نجد أنه أغفل ذكر حدود

أبواب منها، كما في:

أ- باين من أبواب التوابع، هما: العطف (بنوعيه)، والبدل. ويحد النحاة

النوع الأول، أي (عطف النسق) بأنه: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف

العطف" (٥٤). وأما حد النوع الثاني، أي (عطف البيان)، فهو: "تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر (٥٥)، ونحو: ﴿أو كفارة طعاً مساكين﴾" (٥٦) (٥٧). وأما حد البذل فهو: "تابع مقصود بالحكم بلا واسطة". (٥٨)

وكذا لم يضع حداً لباين من أبواب المنصوبات، هما: الاستثناء (٥٩)، والمنادى (٦٠)؛ وهذا مما يعيب مادة هذا المتن، ولا سيما أن وضع الحدود في المتن المختصرة في علم (النحو): قديمها، وحديثها، يُعدُّ من أهم عناصر التأليف فيها. (٦١)

ثانياً- اختصار ألفاظ عدد من حدود الأبواب النحوية، أو تغيير عدد منها:

يلاحظ من خلال إirاده حدود الأبواب النحوية، أنه يميل إلى اختصار ألفاظ عدد منها*، أو استبدال أخرى بها أكثر وضوحاً، ويسراً، من وجهة نظره، وهذا الأسلوب تنماز به الكثير من المؤلفات التعليمية الحديثة في النحو (٦٢)، ولعلي لا أجنب الصواب إن عددت مؤلف هذا المتن من أوائل المؤلفين المتأخرين، الذين فطنوا إلى هذا المنهج التيسيري في التأليف.

من أمثلة هذه الحدود:

أ. حده (الكلام) ب: اللفظ المفيد (٦٣)؛ وكأنه حد (الكلمة) في مستواها المعجمي، وليس (الكلام) في مستواه التركيبي؛ إذ إن مصطلح (اللفظ) في عرف النحاة هو: "الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية: تحقيقاً أو تقديرًا" (٦٤)، أما كون هذا اللفظ (مفيداً) فالقصد منه: أن يدل على معنى مستقل. وهذا الحد ينقصه أهم ضابط يميز الكلام من الكلمة، هو تعلق هذا اللفظ بلفظ آخر، يؤلف معه علاقة إسنادية، يُتِمُّ بهما معنى الجملة. (٦٥)

ب. قوله في حد (الفاعل): "اسم مرفوع، موصوف بعامل تقدّمه". (٦٦) فمن خلال

موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه (الآجرومي) في مقدمته، وهو قوله: "هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله" ^(٦٧)، والحد الذي وضعه (الخطّاب) في (متممة الآجرومية)، وهو قوله: "هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، أو ما في تأويل الفعل" ^(٦٨)، والحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "هو ما قدّم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه، على جهة قيامه به، أو وقوعه منه" ^(٦٩) - نجد أنه فاق مستوى الحد الأول، ومائل مستوى الحد الثاني، تقريباً، ونقص عن مستوى الحد الثالث؛ من حيث إنه لم يبين وظيفة الفاعل.

كما أن وصفه (الفاعل) بأنه: "موصوف بعامل تقدّمه"، يبدو لي أنّ فيه نوع إخلال بمفهوم مصطلحي (الموصوف وصفته)، المتعارف عليه في مؤلفات النحاة. ومع ذلك أحسب أنه وفق، إلى حد كبير، في صياغة هذا التعريف، بما يناسب حديثي الطلب، في علم النحو.

ج. قوله في حد (نائب الفاعل): "اسم مرفوع بعد وصف، جهل المتّصف به" ^(٧٠). فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله" ^(٧١)، والحد الذي وضعه مؤلف (المتّممة)، وهو قوله: "هو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله، وأقيم هو مقامه" ^(٧٢)، والحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "هو ما حُذِف فاعله، وأقيم هو مقامه" ^(٧٣) - نجد أنّه جاء دون مستوى الحدود الأخرى؛ لكونه لم يبيّن وظيفة نائب الفاعل في السياق التركيبي، أمّا قوله: "جهل المتّصف به"، فهو تعبير مُلبس، ليس فيه ما يدل على نيابته عن الفاعل المحذوف، وإنما هو أقرب إلى وصف الفعل المبني للمجهول. ثم إنّ جعله الاسم المرفوع يقع بعد وصف. . . يوحي بأنّ عمل الرفع لنائب

الفاعل مقصور على (اسم المفعول)، الذي يُعَدُّ الوصف المشتق الوحيد، المعنيّ برفع نائب الفاعل*، ومُخْرِجٌ للفعل المبني للمجهول، الذي يُعَدُّ العامل الأصلي في رفع نائب الفاعل.

د. قوله في حد (النعته): "وصفٌ تابع لِمَنْ وصفته بوصف".^(٧٤) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "النعته تابع للمنعوت، في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره"^(٧٥)، والحد الذي وضعه مؤلف (المتمة)، وهو قوله: "هو التابع المشتق أو المؤول به، المبين للفظ متبوعه"^(٧٦)، والحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "هو تابع مشتق، أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، أو تأكيده، أو الترحم عليه"^(٧٧) - نجد أنه يماثل، تقريباً، مستوى الحد الأول، ويقع دون مستوى الحدين: الثاني، الثالث؛ ففي حين يوضح مؤلف (النبذة) أن النعته إنما هو في حقيقته، وصف، يكتفي مؤلف (الآجرومية) بوصف النعته بأنه: تابع للمنعوت، من غير أن يوضح المعنى المراد من مصطلحي: النعته، والمنعوت، كما فعل مؤلف (النبذة). أمّا حد مؤلف (المتمة)، وسائر النحاة، فقد فاق الحدّين الآخرين؛ حينما يبيّنوا حقيقة هذا النعته بأنه: "تابع، مشتق، أو مؤول بمشتق، مبين للفظ متبوعه"، وحينما قيّدوا دلالات متبوعه، بسبب دلالات؛ ليُخْرِجُوا منه جميع أبواب التوابع، التي تلتقي به، في بعض أوصافه.

هـ. قوله في حد (المفعول به): "اسم منصوب، وقع عليه وصف اتّصف به أحد"^(٧٨). فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "هو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل"^(٧٩)، والحد الذي وضعه مؤلف (المتمة)، وهو قوله: "هو الاسم الذي يقع عليه الفعل"^(٨٠)، والحد الذي وضعه سائر النحاة،

وهو قولهم: "ما وقع عليه فعل الفاعل".^(٨١) - يبدو لي أنه جاء قريباً من مستوى الحد الذي وضعه الآجرومي؛ وذلك أن الأخير أشار بوضوح إلى أثر العامل، الذي عيَّنه هنا بالفعل، والذي أوقعه الفاعل على المفعول به، أمّا مؤلف (النبذة) فضَّل أن يستعمل لفظ (وصف)؛ ظناً منه أنه بهذا اللفظ قد جمع بين عملي: الفعل، وما يشبهه، وهي لفظة لطيفة، قد تُحسب له، لو ألحق بعد قوله: "اسم منصوب. . ." قوله: "وقع عليه فعل، أو ما يُشبهه، أعمل أحدهما النصب فيه"؛ لكون دلالة الوصف، في الدرس النحوي، لا يمكن أن تُحمَّل على دلالة الفعل؛ فكلاهما عنصر مستقل بدلالته عن الآخر.^(٨٢)

أمّا حد مؤلف (المتَّمّة)، فيبدو فيه شيء من النقص، بعد قوله: "هو الاسم. . ."; وهو إسقاطه لفظ (المنصوب)، وذلك اكتفاء منه، قبل باب (المفعول به)، بسرد الأسماء المنصوبة في مستهل باب (المنصوبات).^(٨٣)

وأما حد سائر النحاة فيظهر لي أنه جاء مشوباً، أيضاً، ببعض القصور، يتمثل في استعمالهم الاسم الموصول العام (ما) الدال على غير العاقل، قبل قولهم: "وقع عليه فعل الفاعل". فصار هذا اللفظ المنصوب - بحدّهم هذا - مُحمَّل الدلالة، بين الاسميّة، والفعليّة، والحرفيّة.

وقوله في حد (المفعول المطلق): "اسم منصوب، سُلط عليه عامل من لفظه، أو معناه".^(٨٤) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ضرب، يضرب، ضرباً"^(٨٥)، والحد الذي وضعه مؤلف (المتَّمّة)، وهو قوله: "هو المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده"^(٨٦)، والذي هو حد سائر النحاة

— نجده قد فاق مستوى الحد الأول؛ من حيث إشارته إلى أثر العامل الذي أعمل النصب في هذا النوع من المفعولات، مع تقييد نوع هذا العامل بأنه مشتق من لفظ ذلك المصدر، أو من معناه، وهو ما خلا منه حد (الآجرومي).

أما الحد الثاني، حد (الخطاب) وسائر النحاة فقد جاء فوق مستوى حد مؤلف النبذة؛ من حيث اعتنائهم بتوضيح وظائف هذا المصدر، وهو ما خلا منه حده.

ز. قوله في حد (المفعول من أجله): "كل مصدر مَعْلَّل لفعل، لم يخالف الفعل في الزمان، ولا في الفاعل".^(٨٧) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، نفسه: "الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل"^(٨٨)، والذي يعد الحد نفسه الذي وضعه مؤلف (التممة)، وكذا من خلال النظر في الحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "المصدر القلبي الفضلة، المعلن لحدث، شاركه: وقتا، وفاعلا".^(٨٩) — نجد أن حده فاق قليلا حد (الآجرومي)، و(الخطاب)؛ من حيث إنه قيّد وصف هذا المفعول بأنه (مصدر)، كما أنه قيّد، أيضًا، بكونه لم يخالف الفعل في الزمان، ولا في الفاعل، وهو ما لم يُذكر في حد المؤلفين الآخرين، أمّا حدّهما ففاق حد مؤلف (النبذة)، في تقييدهما ذلك المفعول بأنه (منصوب)، في حين لم يذكر مؤلف (النبذة) هذا القيد.

أما حد سائر النحاة لهذا النوع من المفعولات فجاء مضافاً إليه قيّدًا مهمًّا، هو اشتراط كون هذا المصدر (قلبيًّا)، وهو ما لم يرد في الحدين السابقين.

ح. قوله في (المفعول فيه)، المتضمّن ظرفي: الزمان، والمكان: "اسم لوقت، أو مكان، منصوب، قيّدَ به وصفاً لمتّصف".^(٩٠) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، لهذين الظرفين، وهو قوله: "ظرف الزمان: هو اسم

الزمان المنصوب بتقدير (في)"^(٩١)، وقوله: "ظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب بتقدير (في)"^(٩٢)، والذي يُعدُّ الحد نفسه الذي وضعه مؤلف (المتَّمة)^(٩٣)، وكذا من خلال النظر في الحد الذي وضعه سائر النحاة وهو قولهم: "ما ذكر فضلة؛ لأجل أمر وقع فيه، من زمان مطلقاً، أو مكان مُبهم، أو مفيداً مقداراً، أو مادته مادة عاملة"^(٩٤) - نجد فيه بعض اللبس؛ من حيث أنه وصف وظيفة هذين الظرفين بأنهما يقيّدان وصفاً لمتَّصف! والوصف (أو: الصفة)، في اصطلاح النحاة يُطلق، غالباً، على الاسم (المشتق)^(٩٥)، أمّا أن يُطلق هذا المصطلح على الفعل، فهو ممّا يُخل بمدلولات المصطلحات المتعارف عليها لدى النحاة.

أمّا حد سائر النحاة فجاء جامعا مانعا، وفاق مستوى حد مؤلّفي: (الآجرومية)، و(المتَّمة)، وحد مؤلف (النبذة).

ط. قوله في (المفعول معه): "اسم فضلة، منصوب، بعد (واو)، بمعنى (مع)، مسبوقه بفعل".^(٩٦) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "الاسم المنصوب، الذي يُذكر لبيان مَنْ فَعَلَ معه الفعل"^(٩٧)، وحد مؤلف (المتَّمة)، وهو قوله: "الاسم المنصوب، الذي يُذكر بعد (واو) بمعنى (مع)؛ لبيان مَنْ فَعَلَ معه الفعل، مسبوقاً بجملة فيها فعل، أو اسم فيه معنى الفعل، وحروفه"^(٩٨)، والحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "الاسم الفضلة، التالي (واو) المصاحبة، مسبوقه بفعل، أو ما فيه معناه، وحروفه"^(٩٩) - نجد أنّه فاق مستوى حد (الآجرومي) في خصلتين، هما: إضافته شرط (الفضلة)، وشرط مجيئه بعد (واو)، بمعنى (مع).

أمّا حد مؤلف (المتَّمة)، وسائر النحاة، فقد فاق مستوى مؤلف النبذة؛ من حيث اشتراطهم سبق (واو) المعية جملة فيها فعل، أو وصف، يلتقي معه في حروفه، ومعناه.

ي. قوله في (الحال): "وصفٌ منكّر، منصوب، من معرفة، يصحُّ جواباً لـ (كيف)".
 (١٠٠) فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات" (١٠١)، والذي التزم ألفاظه مؤلف (المتّمة)، من غير أي تغيير فيه (١٠٢)، ومن خلال النظر في الحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "وصفٌ فضلةٌ، مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله" (١٠٣) - نجد أنّه فاق مستوى حد (الآجرومي)، و (الخطّاب)؛ من حيث إضافته قيدَين مهمّين للحال، هما: أنّه (نكرة)، وصاحبه (معرفة)، وكذا أنّه يصح جواباً لاسم الاستفهام (كيف)، وهذا الوصف يبدو لي أنّه أوضح، وأيسر للمتعلمين، من وصفها الحال بأنّه مفسّر لما انبهم من الهيئات.

أمّا حد سائر النحاة فقد جاء أشمل، في الدلالة على مصطلح (الحال)؛ من حيث توضيح وظائفه في الجملة.

ك. حده (التمييز) بأنّه: "اسم منكّر، منصوب، غير متعدّد، مفسّر لما انبهم من الأشياء" (١٠٤)؛ فمن خلال موازنته بمدلولات الحد الذي وضعه مؤلف (الآجرومية)، وهو قوله: "هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الذوات" (١٠٥)، والحد الذي وضعه مؤلف (المتّمة)، وهو قوله: "هو الاسم المنصوب، المفسّر لما انبهم من الذوات أو النِسب" (١٠٦)، والحد الذي وضعه سائر النحاة، وهو قولهم: "اسمٌ نكرةٌ، فضلةٌ يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة" (١٠٧) - نجد أنّه فاق حد (الآجرومي)، و (الخطّاب)، في قيدَين، هما: اشتراطه التنكير في التمييز، وكونه غير متعدّد، كقرينه (الحال)، غير أنّه جاء دون مستوى حد (الخطّاب)، وسائر النحاة؛ في أنّه لم يذكر وظيفة مهمّة في (التمييز)، هي رفعها الإبهام في النِسب.

ثالثاً- إلغاء عدد من الأبواب النحوية، وعدد من مباحثها:

يبدو من خلال النظر في الأبواب النحوية، التي أوردها المؤلف في متنه المنثور - أنه انتهج في نبذته هذه منهج الاختصار الشديد للمادة النحوية، وتجلى هذا الاختصار في صورتين:

إحداهما - في الإلغاء الكلي لعدد من أبواب النحو، كأبواب: (أسماء: الأفعال، والأصوات)، و(التعجب)، و(العدد).^(١٠٨) وكذا أبواب: اسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، المدرجة في باب (المشتقات)، وعملها.^(١٠٩)

الأخرى - في الإلغاء الجزئي لعدد من المباحث النحوية، كإلغائه مبحثي: عطف البيان، والنعت السببي، المدرجين في باب (التوابع)، وكذا (الضمائر المنفصلة)، و(أسماء الإشارة) و(الأسماء الموصولة)، المدرجة في كتب النحو في باب (أنواع المعارف).^(١١٠) ولعل هذا المنهج في تأليف المختصرات النحوية، لم يكن متبعاً، في مؤلفات النحاة القدامى والمتأخرين منهم، بحسب علمي، وإنما برز في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، ولا سيما بعد تحقيق، وإبراز (د. شوقي ضيف) كتاب (الرد على النحاة)، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)^(١١١)، الذي دعا فيه إلى إلغاء عدد من المسائل النحوية من كتب النحاة، كإلغاء العوامل بنوعيتها، وحذف مسائل من بابي: الاشتغال، والتنازع، وحذف العلل الثواني والثالث، والتمارين غير العملية^(١١٢). ثم توسعت هذه الدعوة، بين طائفة من الدارسين المحدثين، ك(مهدي المخزومي)، و(د. شوقي ضيف)^(١١٣)، ونحوهم. ولعل مؤلف النبذة كان من الرواد الأوائل، في سلوك هذا المنهج التأليفي المبتدع، قبل الدارسين المحدثين المذكورين آنفاً، بعشرات السنين؛ لكونه سابقاً عصرهم!

رابعاً- تذويب مباحث ومسائل عدد من الأبواب النحوية في ضمن غيرها:

يلاحظ في نص المتن أنَّ المؤلف استحسن تذويب عدد من أبواب النحو، في ضمن أخرى تتعلق بها، كما نجد ذلك مثلاً في:

أ-تذويبه مباحث باب (البناء والإعراب)، ومسائله، في ضمن الأبواب الأخرى المتعلقة به. (١١٤)

ب-تذويبه عدداً من (أنواع المعارف) في ضمن بابي: الاسم المجرور، والمبتدأ والخبر، كالمعرّف بالإضافة، والمعرّف بـ(ال)، واسم العلم، والضمير. (١١٥)

ج-تذويبه عدداً من الأبواب النحوية، التي ترفع فاعلاً، في ضمن بابي (الفاعل) ونائبه، كالمشتقات: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم المفعول. (١١٦)

وهذا المنهج التعليمي، الذي سلكه مؤلف النبذة، يمكن عدّه أيضاً من أوائل رواده؛ إذ لم يظهر هذا المنهج، بصورة بارزة، عند الدارسين المحدثين، على حد علمي، إلّا في أواسط القرن الماضي، وما تلاه. (١١٧)

خامساً- تقديم عدد من الأبواب النحوية على غيرها:

مما خرج فيه المؤلف عن المنهج المتبع في تبويب المادة النحوية تقديمه عددا من الأبواب على أخرى، كتقديمه الأبواب الآتية:

أ-تقديمه باب الكلام في الفعل وأقسامه وعلامات أواخره، والحروف العاملة فيه- على الأبواب الخاصة بالاسم. (١١٨)

ب-تقديمه أبواب (مجرورات الأسماء) على مرفوعاتهما، ومنصوباتها. (١١٩)

ج- وضعه أبواب (التوابع) بين بابي: (نائب الفاعل)، و(منصوبات الأسماء).^(١٢٠)

ومع أن منهج (إعادة ترتيب المادة النحوية) لم يبتدعه مؤلف (النبهة)؛ لوجود نحاة سابقين نهجوا هذا النهج - ك(ابن أجروم، وابن هشام الأنصاري)، ونحوهما - إلا أنه لم يكن سائداً لدى سائر مؤلفي مناهج النحو التعليمية، في أواخر القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين الميلاديين، الذين التزموا (عموماً) تقليد سلفهم في تبويب المادة النحوية؛ من حيث بناء أبوابها على أساس استهلال الكلام في المقدمات النحوية، ثم الكلام في مرفوعات الأسماء، فمنصوباتها فمجروراتها، ثم تقسيم الأفعال على مبني، ومعرب، ثم الكلام في إعراب الفعل المضارع: رفعاً، ونصباً، وجزماً، يليه الكلام في حروف المعاني.

كما أن متنه هذا شمل فيه إعادة ترتيب معظم الأبواب النحوية! ولعل هذا هو ما قصده بقوله: "وضعتُ فيه هذه النبهة، ورتبتها ترتيباً عجيباً، وجعلتُ أسلوبها أسلوباً غريباً، ما أظنَّ أن أحداً سبقني إليه ولا عثرَ عليه"^(١٢١). ثم صار هذا المنهج، في المرحلة التالية لعصره، له صدى، في مؤلفات عدد من الدارسين المحدثين.^(١٢٢)

سادساً- عدد الشواهد التي وردت في الأبواب النحوية، وأنواعها:

من خلال تتبع الشواهد المستعملة في المتن المنشور نجد أنها قليلة العدد، ولم تستوعب كلَّ مسائل الأبواب النحوية الواردة فيه. كما أنه غلبَ الشواهد التعليمية على الشواهد التراثية الفصيحة، ومال إلى الاستشهاد بكلام بعض الأعلام الذين لم يلبسوا عصور الفصاحة؛ كاستشهاده بكلام أحد أعلام موطنه، وهو (عبدالله بن علوي الحداد)، المتوفى في أواسط القرن الثاني عشر الهجري^(١٢٣)، وهذا العصر يُعدُّ متأخراً جداً عن عصر فصحاء العرب، من أهل المدر وأهل الوبر، المحدد عند رواة

اللغة، بالحقبة التي تقع بين عصر ما قبل الإسلام حتى القرن الرابع الهجري على أبعد تقدير. (١٢٤)

ومهما يكن في أمر هذا التحديد من وجهة أم لا، يلاحظ أن مؤلفي المختصرات التعليمية المحدثين لم يلتزموا، في الاستشهاد بأمثلة الدروس النحوية، بنصوص تلك العصور، وإنما استشهدوا بنصوص شعراء وكتّاب، من مختلف العصور الأدبية. أمّا معيارهم الأساسي، في الاختيار فكان محصوراً في رُقي لغة هذه النصوص، ومحاكاتها عصور الاحتجاج، وهو معيار يبدو لي أنه مقبول، إلى حدّ ما.

سابعاً- المصادر والمراجع التي اقتبس منها المؤلف مادته النحوية:

مما درج عليه المؤلّفون، في مناهج النحو التعليمية، ولا سيّما الحديثة، أنّهم لا يصرّحون بذكر المصادر والمراجع، التي اقتبسوا منها نصوص مؤلفاتهم، في سياق متونها، وإن صرّحوا بذكرها فإنّهم يذكرونها في قائمة مصادر مؤلفاتهم، ومراجعها، الملحق بها.

أمّا مؤلّف هذا المتن فقد صرّح، في عدد من نصوص نبذته، بأنّه اقتبس من متن (الآجرومية) (١٢٥) وتمعّمها (١٢٦).

ثامناً- آراء المؤلّف الخاصة في عدد من الأبواب النحوية، وقيمتها العلمية: مما يُحسب لمؤلّف هذا المتن، أنّه لم يكتفِ بتكرار آراء سلفه، من مؤلفي المتون النحوية، والتزام طريقتهم في تأصيل قواعد النحو، وإنّا اتّخذ له، في مواضع منها، مسلكاً مستقلاً، ينقد فيه ويحلّل منهج سلفه، من أولئك المؤلّفين، بل يؤسّس، على وفق هذا النقد والتحليل، منهجاً تعليمياً خاصاً به! من أمثلة ذلك:

١- حدّه (الفاعل) بأنّه "اسم مرفوع، موصوف بعامل تقدّمه" (١٢٧)، و(المفعول

به) بأنه "اسم منصوب، وقع عليه وصف اتَّصف به أحد" (١٢٨)، ونحوهما من الأبواب النحوية؛ وكأنَّه رأى في استعمال مصطلحي (الموصوف، والوصف)، غُنيَّة عن استعمال مصطلحي (المعمول، والعامل)، ولعلَّه كان يهدف، باستعمال هذين المصطلحين، إلى جَعْلَ الجملة الفعلية فرعاً من الجملة الاسمية؛ وذلك أنَّ حق الخبر، في الجملة الاسمية، أن يكون وصفاً للمبتدأ (١٢٩). ولعل هذا هو ما دفعه إلى القول في مستهل نبذته بأنَّ المبتدأ والخبر أساسا النحو! (١٣٠)

ولا أبالغ إن قلت: إنَّ هذا الاستعمال (المتجدد)، للمصطلح النحوي، لا يختلف في مضمونه عمّا توصَّل إليه مؤلِّفو الكتب النحوية، ذات الطابع التعليمي، في القرن العشرين، من استعارة مصطلحي: المسند و المسند إليه من علم المعاني، واستعمالهما في أركان الجملة العربية، في مؤلفاتهم. (١٣١)

٢- تنبيه المؤلف بما بين باي: التمييز، والبدل، من بعض الشبه. (١٣٢)

٣- تركيزه على ظاهرة (التعدد)، في عدد من الأبواب النحوية، من هذه الأبواب التعدد في: خبر المبتدأ، وخبر (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها. (١٣٣)

الخاتمة:

من خلال ما ذكر سابقاً، يمكن التوصل إلى أن نصّي المخطوط: المنشور، والمنظوم، يندرجان في ضمن المؤلفات النحويّة المختصرة، ذات الطابع التعليمي. وفي النص المنشور منه محاولة جادة في إخراج متن تعليمي، سائغ الفهم لشريحة الطلاب المبتدئين، في دراسة هذا العلم، على وجه الخصوص.

ويلاحظ في منهج مؤلف (النبذة)، أنه استعمل منهجاً يقارب منهج خلفه، من مؤلفي المؤلفات النحوية المختصرة، في القرن العشرين، وما تلاه، غير أنه انماز منهم بفضل السبق في ذلك. ويمكن إجمال الأسس المنهجية التي سلكها مؤلف المتن في الآتي:

١- اتخاذه منهج إعادة صياغة الحدود النحوية بصورة واضحة، تلائم أعمار الناشئة، ومستوياتهم العقلية.

٢- اتخاذه منهج تقديم عدد من الأبواب النحوية على أخرى، لغرض التسلسل المنطقي، في إيراد المعلومات، من البسيطة إلى المركبة.

٣- إلغاؤه عدداً من الأبواب النحويّة، ومباحثها، بحسب مقتضيات المتون التعليميّة المختصرة.

٤- إثارة منهج تذويب مباحث الأبواب العامة في ضمن الأبواب الخاصة المتعلقة بها، كما فعل في تذويبه بابي (البناء والإعراب)، في ضمن الأبواب والمباحث ذات الصلة بهما.

٥- إبراز شخصيّة النحويّة في مؤلفه؛ وذلك من خلال استعماله عدداً من المصطلحات النحويّة، بمفاهيم أوسع ممّا درج عليه النحاة في تأصيلها، كاستعماله مصطلحي: الصفة، والموصوف، في موضع الفعل والفاعل. وكذا من خلال عقده موازنة مميّزة بين بابي: (البدل)، و(التمييز).

هوامش البحث:

- (١) ص (١) من المتن المنشور المخطوط.
- * من معاني (النَّبَذ): الشيء القليل اليسير. ينظر (القاموس المحيط، مادة: نبذ).
- (٢) ص (١) من المتن المنشور المخطوط. وَعَنْ لِي أَنْ اسْمَ هَذَا الْمَتْنِ بِـ(النَّبَذَةِ الْيَحْيَوِيَّةِ فِي الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ)، عَلَى غَرَارِ وَسْمِ الْمَتْنِ النَّحْوِيِّ الَّذِي أَلْفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الصَّنَهَاجِيِّ (ت ٧٢٣هـ) بِـ(مَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ)، وَالَّتِي اسْتُثْهِرَتْ بِنَسَبَتِهَا إِلَى لَقَبِ مُؤَلِّفِهَا. ينظر: الأجرومية (مقدمة المحقق: حايك النيهان): ١٦.
- (٣) ص (١) من المتن المنشور المخطوط.
- (٤) ص (١٥) منه.
- (٥) الصفحة نفسها، منه.
- (٦) ص (١٧) منه.
- (٧) ص (٤) من المتن المنشور المخطوط.
- (٨) ينظر: تذكرة الباحث المحتاط في شؤون وتاريخ الرباط: ٢٧ - ٢٨.
- * لعل الكلمة مختزلة من الجملة (أسائلك).
- (٩) ص (١٤) من المتن المنشور المخطوط. وكلمة (قُطِبَ) لها معاني عدّة، لعل أقربها إلى المعنى المقصود هنا أنّها من (قُطِبَ الْقَوْمُ)، أي: سيّدْهم، وفلانٌ قُطِبَ بَنِي فُلانٍ أي: سيّدْهم الذي يدور عليه أمرْهم. (لسان العرب، مادة: قطب)، وينظر: القاموس المحيط (المادة نفسها).
- (١٠) ولد العالم (عبد الله بن علوي بن محمد بن أحمد الحداد)، الملقّب بـ(قطب الإرشاد)، بإحدى ضواحي مدينة (تريم) في (٥ صفر ١٠٤٤هـ)، وتوفي في (٧ ذي القعدة ١١٣٢هـ)، بمدينة (تريم)، له عدد من المؤلفات المفيدة، وطبعت معظمها. ينظر ترجمته في: تاريخ الشعراء الحضرميين: ٢/ ٢٤ - ٥٠، و: الإمام الحداد مجدد القرن الثاني عشر الهجري: ٣٩.
- (١١) ص (١٥) من المتن المنظوم المخطوط.
- (١٢) ص (١٨) من المتن المنظوم المخطوط، في آداب المتعلّم.
- (١٣) الصفحة نفسها.
- (١٤) ينظر: مذكرات محمد بن عقيل بن عبدالله بن يحيى (مخطوط): ١/ ٥، و: معجم بلدان حضرموت: ٤٦١، و: شرف المحيّا: ٨٣.
- (١٥) شجرة أنساب آل يحيى، رقم (١)، و (٢) وهما مخطوطتان.
- (١٦) ينظر: شجرة أنساب آل يحيى، رقم (١)، و: إتخاف المستفيد: ٧٩، و: شرف المحيّا: ٨٣.

(١٧) ينظر: معجم بلدان حضرموت: ٤٦١. واسمه: عيدروس بن عمر بن عيدروس بن عبد الرحمن الحبشي. ولد بمدينة (الغرفة) ٣٢- محرم- ١٢٣٧هـ، ونشأ بها، وتلقى العلم بمدينة (شباب)، ومدن أخرى في وادي حضرموت، وفي الحجاز، في مكة والمدينة. توفي في ٩- رجب- ١٣١٤هـ، في مدينة (الغرفة)، على ضواحي مدينة (سيئون). من مؤلفاته (عقد اليواقيت الجوهريّة)، و(منحة الفاطر بالاتصال بأسانيد السادات الأكابر)، وله شعر جزل. (ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين: ٥/ ٥٩-٦٩).

(١٨) ينظر: اتحاف المستفيد: ٧٩.

(١٩) حدّه (الفاكهي) بقوله: "علم بأصول يُعرّف بها أحوال أو آخر الكلم: إعرابًا وبناء". (شرح كتاب الحدود في النحو: ٥٢-٥٣)، ومؤلف المخطوط أغفل ذكر كلمة (أصول)، التي يقصد بها: مقدماته، وهي: الكلمة والكلم، والإعراب والبناء وأنواعهما، وأقسام المعارف والنكرات. (ينظر السابق: ٥٣).

(٢٠) يبدو أن مؤلف النبذة استحسن هذا الحد تبعًا لحدّ (ابن مالك) الكلام، في منظومته، بقوله: كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** وسم وفعل ثم حرف الكلم، وكذا (ابن عقيل) بقوله: "اللفظ المفيد فائدة يحسّن السكوت عليها". (شرح ابن عقيل: ١/ ١٤).

(٢١) لم يُشير إلى ضابطي: قبول الاسم للتّنين، وأداة النداء. وهو ما ضبطه (ابن مالك) في منظومته بقوله: الجرّ والتّنين والنّدا وأل *** ومُسندٌ للاسم تميّزُ حصّل. (شرح ابن عقيل: ١/ ١٦).

(٢٢) أنقص المؤلف ضابطا آخر مهما في معرفة الفعل الماضي، هو إلحاقه بضمائر الرفع المتصلة، كما اقتصر في ضبط معرفة فعل الأمر على قبوله ياء المخاطبة، وهو ليس بجامع مانع؛ لكون الفعل المضارع يشاركه فيه، ولو استبدل بهذا الضابط قبول هذا الفعل لنون التوكيد لاستقام ضبطه. وكذا اقتصره على ضبط معرفة الفعل المضارع بدخول (سوف) عليه، وهو ليس بوافٍ، لوجود ضوابط أخرى تفي بمعرفة هذا الفعل، كدخول حرف الاستقبال (السين) عليه، وكذا حروف المضارعة المجموعة في (نأيت).

(٢٣) ينظر: الكواكب الدرّية على متّمة الأجروميّة: ٤٨٦.

(٢٤) تمامه: . . . *** فما انقادت الآمال إلّا لصابر. (شرح التسهيل: ٤/ ٢٥، شرح ابن عقيل: ٤/ ٨، و: شرح شذور الذهب: ٣١٨، و: همع الهوامع: ٤/ ١١٧، والدرر اللوامع على همع الهوامع: ٢/ ١٦)، ولم يشر أيّ منهم إلى قائله.

(٢٥) شاهده قول الشاعر (عبد القيس بن عمرو بن حنظلة): استغنّ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى ***

وإذا تُصِبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ. (ينظر: الكواكب الدرّية: ٥١٦)، أمّا (المفَصَّل الضبّي) فنسب البيت لعبد قيس بن خفاف. (ينظر: المفَصَّلّيات: ٣٨٤-٣٨٥).

(٢٦) الكواكب الدرّية: ٥١٦/٢. وينظر: شرح التسهيل: ٧١/٤.

(٢٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨/٤-١٩، و: الكواكب الدرّية: ٤٩٩/٢.

* يقال: سَبَلَهُ تَسْبِيلًا: أي جعله في سبيل الله. (ينظر: القاموس المحيط، مادة: سبل).

(٢٨) أمّا إذا دخل على: خلا، وعداء (ما)، فإنّها تعرب أفعالاً، وما بعدها يتمحّص إلى النصب على المفعوليّة. (ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٧)، وأمّا: (حاشا) فتترجّع بين الحرفية والفعلية، وقد جَوَزَ عدد من النحاة دخول (ما) عليها (ينظر السابق: ٢/٢٣٨-٢٣٩).

(٢٩) يقول القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (٤٤٦-٥١٦هـ)، في منظومته (ملحة الإعراب): «وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ *** وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثْنَى تُكْسَرُ». (شرح ملحة الإعراب: ٤٨. تح: فائز فارس).

(٣٠) يوسف: ٨١.

(٣١) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ٢٠٣.

(٣٢) يُقَسَّمُ (الخطّاب)، المؤنث الممتنع من الصرف على قسمين: لفظي - يشمل ثلاث علامات: التاء المربوطة، والألف المقصورة، والألف المدودة، ومعنوي - بشرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثلاثياً محرّكاً الوسط، كَسَقَر. (ينظر: متممة الأجروميّة: ٩٤-٩٥، المطبوع مع: الكواكب الدرّية).

* ممّا يجدر ذكره أنّ (عرفان مطرجي) محقق كتاب (شذا العرف في فن الصرف) أحصى لصيغ منتهى الجموع تسعة عشر وزناً. (ينظر: شذا العرف: ١٣٨-١٣٩/ حاشية المحقق).

(٣٤) ورد في (كتاب سيبويه) قوله: "سألت [لعله يقصد الخليل] عن رجل يسمّى (دَهْقَان)، فقال: إن سَمِيته من التَدَهْقَن فهو مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدهق، والشيطان من شيط لم تصرفه". (كتاب سيبويه: ٣/٢١٧-٢١٨).

*** وفي هذا يقول (ابن مالك): وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ *** مَا لَمْ يَصِفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٍ (شرح ابن عقيل: ١/٧٧).

(٣٥) سورة (النساء): ١٥٨، ١٦٥، سورة (الفتح): ١٩، ٧.

(٣٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٨-١٩٩.

(٣٨) سورة (البقرة): ١٨١، وسورة (الأنفال): ١٧، وسورة (الحجرات): ١.

(٣٩) أسقط من التعريف شرطاً مهماً هو قوله: ... وأسند إليه. وهذا الشرط يورده النحاة دائماً في مؤلفاتهم... يقول (ابن هشام) في حده (الفاعل): "ما قُدم الفعل أو شُبِّهَ عليه، وأسند إليه، على جهة قيامه به أو وقُوعه منه". (شرح شذور الذهب: ١٨٩). والجدير بالذكر أن مؤلف النبذة ذكر ذلك الشرط آنفاً في كلامه على حد (الاسم).

(٤٠) إلا في لغة (أكلوني البراغيث). ينظر: شرح ابن عقيل: ٨٠ / ٢ - ٨٥.

(٤١) ينظر السابق: ١٩٨ / ٢ - ١٩٩.

(٤٢) أي العامل عمل الفعل.

* الأولى أن يقول: بعد فعل بني للمجهول، أو وصف ناب عنه؛ ليحصل الجمع بين عمل الفعل والوصف - الذي يقصد به هنا (اسم المفعول) - وهو الرفع في الاسم المرفوع بعدها.

** لعل المؤلف نسي ذكر إتيان النعت منعوته في الأفراد و الثنية والجمع. أما تركه الكلام في (النعت السببي) فلعله كان من باب الاختصار، والتيسير على المتعلم.

*** يمكن عد نظمه هذا البيت قرينة بارزة على أن الذي نظم المنظومة التالية لهذا المتن المنشور، مؤلف واحد!

* استعماله لفظ (وصف) مُلبس؛ لكون دلالته أكثر تعلقاً بالمشتقات من تعلقه بالفعل.

(٤٣) ورد مجيء الحال معرفة في قول الشاعر: أرسلها العراك ولم يذُها *** ولم يُشفق على نَعص الدخال. (ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٤٨)، والبيت للبيد بن ربيعة العامري (ينظر ديوانه: ٧٠) غير أن رواية البيت جاءت بلفظ (أوردَها العراك...). ولم يتعرض المؤلف إلى ذكر أنواع الحال، ولعل تركه هو من باب الاختصار، والتيسير على المتعلم.

(٤٤) استعماله لفظ (الأشياء) ليس سديداً؛ لكونه يدل على (النسب)، ولا يدل على (الذوات)، كما ضبط النحاة حده.

(٤٥) قد يكون هذا ملحظاً لطيفاً يُحسب للمؤلف؛ من حيث عدم عقد النحاة مبحثاً خاصاً، في مؤلفاتهم، بالموازنة بين البابين المذكورين! غير أنهم، عموماً، لم يغفلوا عن التفطن إلى وجود نوع شبه بينهما، ولا سيما في حديثهم في إعراب معمول الصفة المشبهة حينما يكون مرفوعاً، أو منصوباً، نحو: زيدٌ حسنٌ الوجه، أو: الوجه؛ إذ خرَّج النحاة الرفع فيه إمّا على الفاعلية، وإمّا على البدلية، في حال قُدِّر في المبدل منه (الصفة المشبهة) ضمير مستكنٌ في محل رفع فاعل، أمّا في حال نصبه فيُعَرَّب إمّا مشبهاً بالمفعول به، وهو رأي البصريين، وإمّا تمييزاً، وهو رأي الكوفيين. (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤٤٠ - ٤٤١، و: شرح قطر الندى: ٣٥٨ - ٣٥٩).

(٤٦) ينظر: الأجرومية: ٩٠ - ٩١. ويلاحظ أن مؤلف النبذة تصرّف في بعض العبارات المنقولة

من المتن، ولم يلتزم النقل النصي منه، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أمرين: أحدهما - أن المؤلف هدف بهذا التصرف توضيح عدد من العبارات، التي خشي أن تُبهم على المتعلم المبتدئ. والآخر - أن النسخة التي وقعت في يد المؤلف تصرّف الناسخ فيها بتغيير عدد من عباراتها، إذا عُلِمَ أنَّ نُسخ هذا المتن المخطوطة اختلفت اختلافاً يسيراً، في عدد من نصوصها، كما أثبت ذلك (حايك النبهان) محقق (الأجرومية)، في هوامش طبعته الأولى، الصادرة في (٢٠١٠م).

(٤٧) الأجرومية: ٩٤. مع ملاحظة أن مؤلف النبذة استبدل بمصطلح (باب)، مصطلح (فصل).
(٤٨) لم أظفر بقائلها، وربما يكونان من إنشاء المؤلف.

(٤٩) الدر المنظوم لذوي العقول والفهوم: ٣٨٢. غير أن رواية الديوان جاءت: (. . . نُجِّلِيّ ذي الاكْدَار) بدلاً من (. . . تفرّج للاكْدَار).

(٥٠) التزم المؤلف هنا عدم صرف اسم العلم الثلاثي، غير الأعجمي، الساكن الوسط كـ (هَند)، و(دَعْد)، تبعاً للوجه الأول عند النحاة. (ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٣١).

(٥١) في المتن المخطوط أثبت (عسل) بتنوين الضم، وما أثبتّه بالنصب (على التمييز) هو الصواب، ولعل المؤلف رفعها اضطراراً، لتُجاري حركة آخرها حركة (ماء) التابعة لها، والتي جاءت مرفوعة لتُجاري حركة رُوِيَّها حركة الروي في كلمة (الإناء)، الواقعة في صدر البيت، ويبدو لي أن رفع (ماء) لم يخرجها عن التبعية لـ (عسلًا)، إلا أن العطف هنا جاء على سبيل القطع من النصب إلى الرفع.

(٥٢) الزحاف (في علم العروض): تغيير يلحق ثواني أسباب الأجزاء في البيت؛ وذلك إما بتسكينها، أو بحذفها. (ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: ٨، ١٠).

(٥٣) الضَّفَو: السُّبُوغ، وثوبٌ ضافٌ: أي طويل. (ينظر: القاموس: مادتا: ضفي، وسيف).

(٥٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٧٢.

(٥٥) تمامه: . . . ما مسها من نقب ولا دبر. وهو من مشطور (الرجز)، لـ (عبد الله بن كيسة)، بفتح الكاف وسكون الياء. وهو من شواهد ابن عقيل، رقم (٣٨٨).

(٥٦) سورة (المائدة): ٩٥.

(٥٧) شرح شذور الذهب: ٤٤١.

(٥٨) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٦١.

(٥٩) حد المستثنى: "المُخرَج: حقيقاً أو تقديراً، بـ(إِلَّا) أو بإحدى أخواتها من مذكور، أو متروك، بشرط الفائدة". (شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٤٠-٢٤١).

(٦٠) حد المنادى: "المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو): لفظاً، وتقديراً". (شرح كتاب

الحدود في النحو: ٢٠٧-٢٠٨).

(٦١) ينظر من المؤلفات المنهجية الحديثة على سبيل المثال: كتاب الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية (الكتاب الثاني) الصادر عن وزارة المعارف العمومية/ مصر - لحفني ناصف وآخرون (١٩٣٤م)، و: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمدارس الابتدائية (٣ أجزاء) - لعلي الجارم ومصطفى أمين، و: دليل الإعراب والإملاء - لأحمد أبو سعد وحسين شرارة. * طريقة اختصار الألفاظ في وضع الحدود تبدو لي أنها ليست مجدية، دائماً؛ لأنها قد تؤدي إلى الغموض واللبس في مدلولاتها.

(٦٢) ينظر السابق. ح (٦١).

(٦٣) حدّ (ابن جروم) الكلام بحدود أربعة هي: "اللفظ، المركب، المفيد، بالوضع". (الآجرومية: ٤١)، وكذا هي في متممته. (ينظر: الكواكب الدرية على متممة الآجرومية: ٢٦-٢٧).

(٦٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٧١.

(٦٥) يقيّد الفاكهي حد (اللفظ) في أنه "مستلزم للتركيب؛ إذ الفائدة حيثما وقعت قيّدًا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة - أي التركيبية - لا الناقصة؛ إذ هي غير معتد بها في نظرهم". (شرح كتاب الحدود: ٧٤).

(٦٦) متن المخطوط المنشور: ٨.

(٦٧) الآجرومية: ٦٤.

(٦٨) الكواكب الدرية: ١٥٤. وقد أثرت اختيار هذين الكتّابين - من بين سائر المؤلفات النحوية التعليمية - في عقد موازنات حدودهما بحدود مؤلف النبذة؛ لاهتمامه الواضح بهما، من خلال التصريح باقتباس نصوص منهما.

(٦٩) شرح شذور الذهب: ١٨٩، وينظر: شرح كتاب الحدود: ١٩٣.

(٧٠) متن المخطوط المنشور: ٩.

(٧١) الآجرومية: ٦٦. (باب: المفعول الذي لم يسم فاعله).

(٧٢) الكواكب الدرية: ١/ ١٦٧.

(٧٣) شرح شذور الذهب: ١٩٠، و: شرح كتاب الحدود: ١٩٤.

* يعمل اسم المفعول، كاسم الفاعل، من غير شروط؛ إن كان محلي ب (ال)، سواء أدلّ على مضي أم حال، أم استقبال، وإن كان منكراً يعمل بشرطين: دلّالته على الحال، أو الاستقبال، واعتماده على أحد أربعة أشياء، هي: على استفهام، أو نفي، أو تحبّر عنه، أو موصوف. وهو يعمل عمل الفعل المبني للمجهول؛ من حيث رفعه نائب فاعل. (ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٤٦،

(٥٣٥).

(٧٤) متن المخطوط المنشور: ١٠

(٧٥) الآجرومية: ٧٣.

(٧٦) الكواكب الدرية: ٥١٩ / ٢، وينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٤٩.

(٧٧) شرح شذور الذهب: ٤٣٩.

(٧٨) متن المخطوط المنشور: ١١.

(٧٩) الآجرومية: ٨٣. وعبارة "يقع به الفعل" أثبتها المحقق (حاييف النبهان) في متن الكتاب مستنداً إلى عدد من النسخ الخطية، والمطبوعة له. (ينظر: الآجرومية: ٨٣ / الهامش). والجدير بالذكر أنَّ (يحيى الدين عبد الحميد) في شرحه هذا المتن أثبت عبارة "يقع عليه الفعل" بدلاً من (به). (ينظر: التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية: ١٣٠).

(٨٠) الكواكب الدرية: ٣٢٧ / ٢.

(٨١) شرح كتاب الحدود: ٢٠٠.

(٨٢) انظر في تفريق (د. تمام حسان) بين الصفة والفعل، في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٨ - ١٠٨.

(٨٣) ينظر: الكواكب الدرية: ٣٢٥ / ٢.

(٨٤) متن المخطوط المنشور: ١١.

(٨٥) الآجرومية: ٨٥.

(٨٦) الكواكب الدرية: ٣٤٨ / ٢. وينظر: شذور الذهب: ٢٥٢، و: كتاب شرح الحدود: ٢١٤ - ٢١٥.

(٨٧) متن المخطوط المنشور: ١٢.

(٨٨) الآجرومية: ٨٥، والكواكب الدرية: ٣٥٩ / ٢.

(٨٩) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢١٦. وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٢٥.

(٩٠) متن المخطوط المنشور: ١٢.

(٩١) الآجرومية: ٨٧.

(٩٢) السابق: ٨٧.

(٩٣) الكواكب الدرية: ٣٥٢ / ٢، ٣٥٤.

(٩٤) شرح شذور الذهب: ٢٥٦ - ٢٥٧، وينظر: شرح كتاب الحدود: ٢١٨ - ٢١٩.

(٩٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٨ - ١٠٣، و: معجم المصطلحات النحوية والصرفية:

٢٤١.

- (٩٦) متن المخطوط المنشور: ١٢.
- (٩٧) الآجرومية: ٩٦.
- (٩٨) الكواكب الدرية: ٢ / ٣٦٤.
- (٩٩) شرح شذور الذهب: ٢٦٢، وينظر: شرح كتاب الحدود: ٢٢١.
- (١٠٠) متن المخطوط المنشور: ١٢.
- (١٠١) الآجرومية: ٨٨.
- (١٠٢) الكواكب الدرية: ٢ / ٣٧١.
- (١٠٣) شرح شذور الذهب: ٢٦٩، و: ينظر: شرح كتاب الحدود: ٢٢٤ - ٢٢٥.
- (١٠٤) متن المخطوط المنشور: ١٣.
- (١٠٥) الآجرومية: ٨٩.
- (١٠٦) الكواكب الدرية: ٣٨٠.
- (١٠٧) شرح شذور الذهب: ٢٧٨، وشرح كتاب الحدود: ٢٣٨.
- (١٠٨) ينظر: متن المخطوط المنشور:
- (١٠٩) ينظر: السابق:
- (١١٠) ينظر: السابق:
- (١١١) من طبعات هذا الكتاب طبعة حققها (د. شوقي ضيف)، ونُشرت الأولى منها في (١٩٤٧م)، وأخرى حققها (د. محمد إبراهيم البنا)، وطبعت في (١٩٧٩م).
- (١١٢) ينظر: الرد على النحاة: ٧٦-٨٧، ٩٤-١٢٢، ١٣٠-١٣٤، ١٣٨-١٤٠.
- (١١٣) ينظر: في النحو العربي- نقد وتوجيه: ١٦١-١٦٨، و: تجديد النحو: ٢٣-٢٥.
- (١١٤) ينظر متن المخطوط المنشور: ٣-٦، ٤.
- (١١٥) ينظر: السابق: ٣-٦.
- (١١٦) ينظر: السابق: ٨-١٠.
- (١١٧) ينظر على سبيل المثال تبويب كتابي: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، لتلاميذ المدارس الابتدائية، وتلاميذ المدارس الثانوية، لـ (علي الجارم ومصطفى أمين)، وكذا تبويب (د. شوقي ضيف) كتابه (تجديد النحو): ٢٦٥-٢٨٢ (فهرس الموضوعات).
- (١١٨) ينظر: متن المخطوط المنشور: ٣.
- (١١٩) ينظر متن المخطوط المنشور: ٣-٤.

- (١٢٠) ينظر السابق: ١٠ - ١١ .
- (١٢١) ينظر السابق: ١ .
- (١٢٢) ينظر على سبيل المثال تبويب كتابي: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، لتلاميذ المدارس الابتدائية، وتلاميذ المدارس الثانوية، لـ (علي الجارم ومصطفى أمين)، وكذا دعوة (د. شوقي ضيف) في كتابه (تجديد النحو) إلى إعادة تنسيق أبواب النحو: ١١ - ٢٣ .
- (١٢٣) ينظر متن المخطوط المنشور: ١٦
- (١٢٤) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة: ١٥، ٣٤، و: أصول النحو العربي: ٢١، ٥٩ - ٦٠
- (١٢٥) ينظر: متن المخطوط المنشور: ١٣ - ١٤ .
- (١٢٦) ينظر: متن المخطوط المنشور: ٣ .
- (١٢٧) متن المخطوط المنشور: ٨ .
- (١٢٨) متن المخطوط المنشور: ١١ .
- (١٢٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٢٧ .
- (١٣٠) ينظر متن المخطوط المنشور: ٥ .
- (١٣١) ينظر على سبيل المثال: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٠ .
- (١٣٢) ينظر متن المخطوط المنشور: ١٣ .
- (١٣٣) ينظر متن المخطوط المنشور: ٦٦، ٦٧ - ٧، ٧٧

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الصنهاجي - محمد بن محمد بن داود الشهير بابن آجروم (ت ٧٢٣هـ). ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م. الآجرومية: تح: حاييف النبهان. ١. (بلا دار نشر).
- مولى عديد، محمد بن حسن بن أحمد. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م. إتحاف المستفيد بذكر من أخذ عنهم وواخاهم السيد محمد بن حسن عديد: تح: حسن بن صالح بن علي الكاف. ١. مركز النور للدراسات والأبحاث ومركز الكاف للدراسات والنشر.
- بدوي، مصطفى حسن. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م. الإمام الحداد مجدد القرن الثاني عشر الهجري (١٠٤٤ - ١١٣٢هـ) سيرته - منهجه. ١. حضرموت (الجمهورية اليمنية): تريم: دار الحاوي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأنصاري، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، د. د. ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د. ط. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- الحلواني، محمد خير. ١٩٧٩م. أصول النحو العربي. د. ط. سورية: جامعة تشرين - اللاذقية.
- السقاف، عبد الله بن محمد بن حامد. ١٣٥٣هـ. تاريخ الشعراء الحضرميين. القاهرة: مصر: مطبعة حجازي.
- عبد الحميد، محمد محيي الدين. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م. التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية. د. ط. بيروت/ لبنان: صيدا: المكتبة العصرية.
- بلفقيه، عبد الله بن حسن. د. ت. تذكرة الباحث المحتاط في شؤون وتاريخ الرباط. د. ط. مطبعة الفجالة الجديدة.
- الغلاييني، مصطفى. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م. جامع الدروس العربية: اعتنى به: علي سليمان شبارة. ١. بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الشنقيطي، أحمد بن أمين. ١٣٢٨هـ. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. ١. مطبعة كردستان العلمية.
- الدر المنظوم لذوي العقول والفهوم - أحمد أبو سعد وحسين شرارة. ٢٠٠٧م. دليل الإعراب والإملاء. د. ط. بيروت/ لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة الجديدة
- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك (ت ٤١هـ). ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م. ديوان لبيد بن ربيعة العامري: اعتنى به: حمدو طهاش. ١. دار المعرفة.
- عيد، محمد. ١٩٦٧م. الرواية والاستشهاد باللغة. د. ط. القاهرة: عالم الكتب.
- شجرة أنساب آل يحيى، رقم (١)، و (٢)، نسختان مخطوطتان (عند المؤلف).
- الحملاوي، أحمد. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. شذا العرف في فن الصرف: تح: عرفان مطرجي. ١. ط. السعودية: جدة: دار حراء.

- بن العقيلي، عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ).
١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م. شرح ابن عقيل على ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. د. ط. بيروت/ لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجياني الأندلسي، محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ). ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م. شرح التسهيل لابن مالك: تح: عبد الرحمن ومحمد بدوي المختون. ط ١. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ). ٢٠٠٤م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. د. ط. القاهرة: دار الطلائع.
- الأنصاري، ابن هشام (ت ٧٦١هـ). ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م. شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه (حاشية السجاعي على شرح القطر)، للسجاعي: تح: عرفان مطرجي. د. ط. بيروت/ لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ). ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م. شرح كتاب الحدود في النحو: تح: المتولي رمضان أحمد الدميري. د. ط. - يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن (ت ٦٤٣هـ). د. ت. شرح المفصل لابن يعيش. د. ط. بيروت: عالم الكتب.
- البصري القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ). ١٤٢١هـ = ١٩٩١م. شرح ملححة
- الإعراب: تح: فائز فارس. ط ١. إربد/ الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.
- يحيى، محمد علوي. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م. أحمد بن شرف المحيّا في تراجم عدد من علماء وأدباء آل يحيى. ط ١. الجمهورية اليمنية: حضرموت: دار تريم للدراسات والنشر، التنفيذ الطباعي: مركز عبادي للدراسات والنشر.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ). ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م. القاموس المحيط: تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط ٨. بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- لحفني ناصف ومصطفى طوموم ومحمد ذياب ومحمود عمر وسلطان بك محمد. ٢٠٠٥م. قواعد اللغة العربية. القاهرة/ مصر: الناشر مكتبة الآداب.
- لحفني ناصف ومحمد ذياب ومصطفى طوموم ومحمد صالح. ١٩٣٤م. كتاب الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية (الكتاب الثاني). ط (٢٣). ببولاق/ مصر: وزارة المعارف العمومية: المطبعة الأميرية.
- بن قنبر، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ). ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. كتاب سيبويه: تح: عبد السلام محمد هارون. ط ٣، بيروت: عالم الكتب.
- الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري (من أعيان القرن الثالث عشر الهجري).

- ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م. الكواكب الدرّية على
متممة الآجرومية. ط١. بيروت/ لبنان:
مؤسسة الكتب الثقافية.
- ١٧٨هـ). د. ت. المفضليات: تح: أحمد محمد
شاكر وعبد السلام محمد هارون. ط٦.
القاهرة/ مصر: دار المعارف.
- بن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ).
د. ت. لسان العرب: تح: عبد الله علي الكبير
ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.
د. ط. القاهرة/ مصر: دار المعارف.
- ١٩٩٤م. اللغة العربية معناها
ومبناها. د. ط. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- مذكرات محمد بن عقيل بن عبد الله بن يحيى
(مخطوط).
- السقاف، عبد الرحمن بن عبيد الله.
١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م. معجم بلدان حضرموت:
تح: إبراهيم أحمد المقحفني وعبد الرحمن حسن
السقاف. ط١. صنعاء/ الجمهورية اليمنية:
مكتبة الإرشاد.
- البلدي، محمد سمير نجيب. ١٤٠٦هـ =
١٩٨٦م. معجم المصطلحات النحوية والصرفية.
ط٢. بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة.
- الضبي، مفضل بن محمد بن يعلى(ت
- ١٧٨هـ). د. ت. المفضليات: تح: أحمد محمد
شاكر وعبد السلام محمد هارون. ط٦.
القاهرة/ مصر: دار المعارف.
- الهاشمي، أحمد. د. ت. ميزان الذهب في
صناعة شعر العرب. د. ط. مؤسسة خليفة
للطباعة.
- مصطفى أمين وعلي الجارم. ج١ (١٩٥٤م)،
ج٢ (١٩٥٢م)، ج٣ (د. ت). النحو الواضح
في قواعد اللغة العربية لتلاميذ (المدارس
الابتدائية): مصر: دار المعارف.
- لمصطفى أمين، وعلي الجارم. ١٤٢٨هـ =
٢٠٠٧م. النحو الواضح في قواعد اللغة
العربية (للمدارس الثانوية) ط١. بيروت/
لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية.
- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ).
١٤١٣هـ = ١٩٩٢م. همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع: تح: عبد السلام محمد هارون و. د. عبد
العال سالم مكرم. بيروت/ لبنان: مؤسسة الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
 حمدا يصلح به الحال والضمير وتكسبه به حدة النفس عن ما
 يسخط المولى القدير واشهد ان لا اله الا الله وحده شهادة
 تنفتح بها ابواب البركات وتبذل بها سيئاتنا حسنتنا واشهد
 ان محمدا محمدا عبده ورسوله الذي رفع ذكره على جميع اهل الارض
 والسموات صلى الله وسلم عليه صلاة وسلاما يصرفانا عن
 الاعمال الخبيثة الى الاعمال الصالحات وعلى آله وصحبه العارفين
 بالعلم والعمل المطهرين من الضاربات المذمومة والعلل امّا
 بعد فلما كان النور مفتاحا لباب العلوم ومصباحا لمعرفة
 طريق المنطق منها والمفهوم وضعت فيه هذه البنية وشرقتها
 ترتيبا عجيبا وجعلت اسلوبها اسلوبا غريبا ما اظن ان احدا سبقني
 اليه ولا يحضر عليه وارجو ان المولى ان يتقبلها ويجعلها من
 صالح العلم واعلم ان فائدة النسخ عظيمة لا تقام بقيمه اذ لا
 يثبت لاحد قدم لا يفتح في شئ من العلوم قبل ان يتعلمه وهو
 علم يعرف به ما يستحقه او اخراج الكلمات من حيث الاعراب
 والبناء وهذا اوان الشرح فيه فنقول بحسب ما شاء الله بآب الكلام
 الكلام هو المنطق المقيد واسماؤه ثلاثة احدها اسم ويعرف
 بقوله الاستعداد اليه ويدخل ال عليه وهو مرفوع ما لم يدخل
 عليه عامل نصب او جر ثانيا فعل وهو ما مضى ويعرف بقوله
 ثانيا الثالث كقام وهو مبني على الفتح واما امر ويعرف بقوله
 ياء المؤنثة المخاطبة كاذهب وهو مبني على ما واما مضارع
 يعرف به مضارعه

الصفحة الأولى من متن المخطوط المنشور.

الملائكة غيبنا انهم غسروا وجننا ولقوا كذا وانما جاء
وانهم خرجوا اجل ومحمدية والجموع عرضهم من عذاب اوها
اخي ابع بما تبديه من قرب وجه المهيم ولاجا وخراجا
فليس تخفى على الرحمن خافية ان اخلص العبد في الطاعة
او داجا

بسم الله الرحمن الرحيم
قال فقير الله من يدعى عمر . ابن الجبال ابن العفيف
المحدث الذي قد سيرا . نظما لطيفا جامعا مختصرا
في النسخة الصادرة الى الصرابه للاذكياء والعقلاء الانجاب
وبعد فالصلاة تنفع المصطفى والآل والصبي ومن لم يفتي
ثم الكلام ما افاد السامع . خواجه زيد امام طايح
ومن ثلاث كلم ياتلف . الاسم والفعل كذا كالحرف
فالاسم ما يدخل ال عليه . او كان مجردا كالحاء
والفعل اسام له معلومه . كل له علامة مفهومة
فالامر ما استفيد منه الطلب . كانظر وقم واذهب الى من ذهبوا
والماضي ما حدث قد انقضى . بخوان زيد وولي ومضى
وكما استفيد عليه تدخل . فهو مضارع كسرى والفعل
وان يلبه او يلي لما مضى . اسم وصفته به كالباقى
فذاك فاعل ورفعه ظهر . في جائز زيد وفي القاضي استمر
وان يكن متصلا بتأخر . فذاك مفعول كهدى الباقى
داراي بكر وداراي بن عمر . او اكل الذيب على زيد اليقر

الصفحة الأخيرة من متن المخطوط المشهور، والأولى من المتن المنظوم.

وقد تقضى نظم بنت ساعه • لمن خلى من هذه الرضا عه
 وليس تخلو قط من جاف • فاسترعين بها يترب ضافي
 للمر شعرة شفق وان لم يكن له شرف • ويطلب له غناءه وان طلال
 فيه غناءه • ويولع بتصفيه • ويأمن بتصفيه
 وترى الذي الوالق يضرونه • يأتيه وهو شعرة مفتون
 وقد قالوا لبعوضه تطرب بطينها • والنافقة تحن إلى جبينها
 اشكل علينا قول التمدد في تفسير الاسم وهو ان اسمه اللفظ فهو غير المسجل جاء
 اولاد ان فهو عينه كما لو اطلق او الصفة كان تارة غير المسجل على التارة
 عينه كما لو تارة لا ولا كما العالم انتهت العا لتصرف حيث خصص الاسم والاسم
 به الكمي تحقيق ينافي لنا ادخال اسم الجلالة كالنيد ولى انه علم على الذات
 فابده المقتل لمصدر يتوب ويدل على المقتل تقول مررت برجل عدل وامارة
 عدل ورجل عدل ونسوة عدل قال ابن مالك في الفتنه
 ونسوة عدل كثير • والنز موال واد والند كثير مله
 اشكل علينا قول التمدد عند تفسير الرجز ونحو ان يكون نقلا لوقوع صفه وان
 يحيى غير تابع للعالم كذا موصوفه حبيب النظم الجواب مصفى مادحة
 التي انجز واضح ويعنيه مادحة النفاذ فان النعت المخصص
 موصوفه به جائز فيه الاتباع والقطع بها نصب والرفع لانه
 لحد في الموصوفه كما لنيد لعر وبعته فازد لا الفقيه من جهة
 فايده يعود الخافض الذي عطوفه اذا عطوف على صميمه قال تعالى فقال لها
 وعلو رضا ايتها وعلوها على الفلك عند جمهور المصنفين وعند ابن مالك والافحش
 والكوفيين لا يجب ان يضاف في المصنف والنثر قال ابن عزا ذهب فمادحة والايام من
 محب جلال ايام عطفا على الثاني ومن المخرقة جراه وان عاكس والحسن والنحو انه
 الذي شالون به والاحام بحر الاحرام اي الذي شالون به الاحرام وفي المثل منهم
 ثالث وهو انه اذا خلد الصمير جاز نحو مرت تجمدت وزيد ومررت بعمركم علم وزيد

تمت هذه الاصحاح
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٣١٠هـ
 في مدينة بغداد
 من يد الكاتب
 محمد بن محمد بن يحيى العلوي